الأخبار
al-akhbar

الإثنين 25 تشرين الثاني 2024
العدد 5363 السنة التاسعة عشرة
Lundi 25 Novembre 2024 nº 5363 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

www.al-akhbar.com



طوفان الأقصى

إسرائيل تمهّد لحسم «حرب الضفة»

8

تسريبات أميركية وإسرائيلية حول اتفاق وشيك

لبنان يرفض التكهنات وينتظر الجواب الرسمي 2

مجزرة ميركافا جديدة

4 ملايين إسرائيلي تحت النار

[3]

دمار في وسط اسرائيل (ا ف ب)

قضية اليوم

تسريبات أميركية وإسرائيلية حول اتفاق وشيك

لبنان يرفض التكهنات وينتظر الجواب الرسمي

موقع الجيش اللبناني الذي استهدفه العدو في قرية العامرية (أ ف ب)

تتأرجح تسوية وقف إطلاق النار بين «هبّة» باردة وأخرى ساخنة، وتسريبات متناقضة، تارة حول قرب التوصل إلى اتفاق، وأخرى حول عراقيل لا تزال تعترضه، وهو ما دفع المسؤولين اللبنانيين إلى التعاطي بحذر مع كل هذه التسريبات، نظراً إلى «سوابق» كل من رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو و«الوسيط» الأميركي عاموس هوكشتين. وهو ما دفع الرئيس نجيب ميقاتي، أمس، إلى الذهاب إلى حافة نعي التسوية، معتبراً أن «استهداف العدو الإسرائيلي بشكل مباشر مركزاً للجيش في الجنوب، وسقوط شهداء وجرحى، يمثّل رسالة دمويّة مباشرة برفض كلّ المساعي والاتصالات الجارية للتوصّل إلى وقف لإطلاق النّار، وتعزيز حضور الجيش في الجنوب، وتنفيذ القرار الدّولي الرّقم 1701»، مذكّراً بـ«انقلاب العدو على النّداء الأميركي - الفرنسي لوقف إطلاق النّار في أيلول الفائت».

مصادر رسمية قالت إن التخوف اللبناني من انهيار مهمة هوكشتين يعود إلى أن الأخير الذي اتصل بعد زيارته إلى تل أبيب متحدثاً عن إيجابيات لم يعد بـ«ورقة الملاحظات» التي كان قد أشار إليها. وأضافت أن إصرار العدو على توجيه ضربات مباشرة إلى الجيش اللبناني والقوات الدولية، وتوسيع دائرة التدمير، لا يوحي بأنه راغب بالوصول إلى حل. ولفتت المصادر إلى أن هوكشتين سمع خلال زيارته الأخيرة لبيروت «هواجس لبنان حيال سلوك إسرائيل»، كما سمع تحذيراً مسبقاً بأن ما وافق عليه لبنان هو «الحد الأقصى من التنازلات، وفشل الولايات المتحدة في الوصول إلى تسوية سيقفل باب التفاوض، ويُترك الأمر كاملاً للميدان». وأضافت أن مسؤولاً لبنانياً بارزاً كان صريحاً مع هوكشتين بالقول: «لدينا خبرة طويلة في التعامل مع إسرائيل، سواء في الميدان العسكري أو التفاوضي، وهم يعرفون أننا خبراء بهم، وبالتالي، ليس عليهم توقّع أي تنازل من لبنان مهما بلغت حدة العدوان».

ورغم التصعيد الكبير الذي شهده يوم أمس، وسجّلت خلاله المقاومة أكبر عدد من العمليات وتوجيه أكبر عدد من الصواريخ إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في يوم واحد، في مقابل قصف عنيف تعرّضت له الضاحية الجنوبية لبيروت ليلاً، أصرّت الأوساط الأميركية على تسريبات تؤكد أن «الأجواء إيجابية». فبعدما أسهبت وسائل إعلام عبرية في الحديث عن توجيه هوكشتين «تهديداً» إلى الإسرائيليين بالانسحاب من الوساطة «إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال أيام»، حرصت مصادر أميركية على التسريب عبر قناة «الجديد» ليلاً بـ«أننا دخلنا ربع الساعة الأخير وأن اتفاق وقف إطلاق النار أصبح شبه مكتمل وإعلانه ربما خلال أيام أو أسبوعين كأقصى حد»، نافية أن يكون هوكشتين انسحب من الوساطة أو هدّد بالانسحاب. ونقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي قوله إن «اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان يقترب ولا يزال هناك بعض العمل يتعيّن القيام به». وأُعلن عن توجّه مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الشرق الأوسط دانيال شابيرو إلى إسرائيل اليوم لإنهاء تفاصيل التسوية. وفي كيان العدو، جارت وسائل الإعلام «الإيجابية» الأميركية، إذ نقلت القناة 14 عن مصدر إسرائيلي رفيع «أننا نتجه إلى إنهاء الحرب على لبنان، ربما خلال أيام»، موضحاً «أننا سنوقّع الاتفاق مع الولايات المتحدة وسيكون مؤقتاً قبل الانتقال إلى اتفاق دائم مع لبنان». وليلاً، نقل المعلق السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» نداف أيال عن «مصادر في لبنان والولايات المتحدة وإسرائيل» أن «إسرائيل أعطت ضوءاً أخضر انسجاماً مع قرار نهائي للمجلس الوزاري المصغّر، للتوقيع على اتفاق مع لبنان. وأبلغ هوكشتين لبنان بذلك هذا المساء». كما نقلت هيئة البث الإسرائيلية أن «إسرائيل أعطت الضوء الأخضر لهوكشتين للمضي قدماً نحو الاتفاق مع لبنان».

> لبنان أبلغ هوكشتين أن ما قدّمه هو الحد الأقصى والفشل في الوصول إلى تسوية سيقفل باب التفاوض

غير أن هيئة البث الإسرائيلية عادت لتنقل عن مصدر مطّلع «نفيه بشدة إعطاء الضوء الأخضر للتوصل إلى تسوية»، مشيراً إلى أن «واشنطن تنتظر إجابات وتحديثات من الأطراف وحل قضايا صغيرة تحتاج إلى تسوية».

وفي بيروت، وضعت مصادر مطّلعة التصعيد الإسرائيلي في إطار سعي رئيس حكومة العدو إلى الاستفادة القصوى من «فترة السماح» التي طلبها في محاولة لتحقيق تقدم يضمن له اتفاقاً بشروطه. ورغم أنه منذ عودة هوكشتين إلى واشنطن، قبل يومين، لم تتلقَّ بيروت منه أي اتصال، إلا أن «آخر ما نقله إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي هو أننا ذاهبون إلى توقيع الاتفاق قريباً، لكن إسرائيل طلبت بعض الوقت من دون تحديد مهلة» وفق ما أكّدت مصادر بارزة، مؤكداً أن «الأجواء إيجابية، رغم إصرار تل أبيب على استبعاد فرنسا من لجنة الإشراف على وقف إطلاق النار». وقالت المصادر إن «موقف إسرائيل من الفرنسيين مرتبط بملف المحكمة الجنائية، لكن ما يُطمئن في هذا الإطار هو أن الولايات المتحدة تُصر على إشراك باريس باعتبارها الطرف الأوروبي الوحيد الذي يتواصل مع حزب الله».

ونقلت صحيفة «إسرائيل اليوم» أنه لا تزال هناك نقطتان خلافيتان رئيسيتان تعيقان التسوية، الأولى تتعلق بمشاركة فرنسا في آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاق، مشيرة إلى أن «إسرائيل تعارض منح الفرنسيين دوراً على خلفية تصريحات الرئيس إيمانويل ماكرون ضد إسرائيل، ورد فعل فرنسا على أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد نتنياهو وغانتس». ونقلت الصحيفة عن مصادر أن «إسرائيل مستعدة لإدخال جنود فرنسيين في مرحلة التنفيذ فقط، بينما يطالب لبنان بمشاركة أكبر، لكن الحل المتوقّع هو آلية إشراف مشتركة بين الولايات المتحدة ودولة عربية لم يتم اختيارها بعد».

أما النقطة الخلافية الثانية، فتتعلق بالمطالبة الأميركية - اللبنانية بإدراج بند في الاتفاق يلزم بإجراء مناقشة فورية بشأن 13 نقطة خلافية على الحدود البرية، فيما تفضّل إسرائيل صياغة غامضة تسمح لها بتحديد توقيت بدء المناقشات. وتوقّعت الصحيفة أن «تستمر المحادثات هذا الأسبوع في محاولة لتقليص الفجوات، وسط حديث عن تقدّم بشكل إيجابي نحو حسم نقاط الخلاف، وصولاً إلى الاتفاق». وأضافت أن هوكشتين «سينقل قريباً إلى لبنان التحفظات الإسرائيلية، وسط ترجيح إسرائيلي، بالتوصل إلى اتفاق في غضون أسابيع قليلة، وربما أقل»، مشيرة إلى أنه «يُفترض أن تصل قوة أميركية إلى لبنان قريباً للإشراف على تنفيذ الاتفاق»، وأن «انسحاب الجيش الإسرائيلي سيحصل خلال 60 يوماً مع انتشار الجيش اللبناني على طول الحدود».

وفي السياق، حذّر مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس، من بيروت، من أن لبنان بات «على شفير الانهيار»، بعد شهرين من التصعيد بين حزب الله وإسرائيل. وحثّ على «وقف فوري» لإطلاق النار. وقالت مصادر مطّلعة إن «زيارة بوريل كانت زيارة وداعية قبل انتهاء ولايته ولم تحمِل أي جديد باستثناء تكرار الدعوة لوقف إطلاق النار».

أما في الداخل، فعادت الحملة المعترضة على تولي رئيس مجلس النواب نبيه بري ملف التفاوض منفرداً، حيث قال البطريرك بشارة الراعي خلال ترؤسه قداس الأحد في كنيسة السيدة في الصرح البطريركيّ، في بكركي: «ما لم ينتخب المجلس النيابيّ رئيساً للجمهوريّة، لن يتمتّع مجلس النواب والحكومة بصلاحيّاتهما، ويبقى كلّ عملهما منقوصاً وغير ميثاقيّ». وردّت مصادر حكومية على كلام الراعي بالقول إن «التنسيق عادَ بين بري وميقاتي أخيراً، وهناك تأكيد من قبل بري أن أي اتفاق يجب أن يحظى بموافقة الحكومة مجتمعة بكل وزرائها».

في هذه الأثناء، يتحضّر مجلس النواب لإقرار التمديد الثاني لقائد الجيش العماد جوزف عون في جلسة قد تُعقد الخميس المقبل، سيدعو إليها بري بعد اجتماع هيئة مكتب المجلس اليوم.

على الغلاف

المقاومة تضرب تل أبيب مجدّداً و4 ملايين إسرائيلي تحت النار

«مجزرة ميركافا - 2» في البياضة

سجّلت المقاومة، أمس، أعلى عدد عمليات عسكرية في يوم واحد، ضد العدو الإسرائيلي، في الجنوب، وفي عمق الأراضي المحتلة، منذ بداية الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث نفّذ المقاومون 51 عملية. وقصفت المقاومة منطقة تل أبيب وسط الكيان، عملاً بالمعادلة التي أعلنها الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم بأن الردّ على استهداف العاصمة بيروت سيكون بقصف تل أبيب، بعدما ارتكب العدو مجزرة في منطقة البسطة في بيروت السبت الماضي. كما أطلقت المقاومة أكثر من 340 صاروخاً في اتجاه الكيان والجيش الإسرائيلي، منها نحو 20 صاروخاً نحو منطقة الوسط، ودوّت صافرات الإنذار أكثر من 500 مرة خلال يوم أمس.

وأعلنت المقاومة تنفيذها هجوماً جوّياً بسرب من المُسيّرات الانقضاضيّة علًى قاعدة أشدود البحريّة، إضافة إلى تنفيذ عمليّة مركّبة، على هدف عسكريّ في مدينة تل أبيب، بصليةٍ من الصواريخ النوعيّة، وسرب من المُسيّرات الانقضاضية. واستهدف المقاومون قاعدة غليلوت، في ضواحي تل أبيب، بصليةٍ من الصواريخ النوعية، وبرشقة صاروخية، وكذلك قاعدة بلماخيم الجوية، جنوب تل أبيب. وتسبّبت صواريخ المقاومة بدخول حوالي 4 ملايين إسرائيلي إلى الملاجئ على امتداد الأراضي المحتلة، فيما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «أضراراً كبيرة وقعت جرّاء إطلاق الصواريخ من لبنان (...) ووصلت عشرات من فرق الضرائب العقارية إلى مواقع القصف، لكن نظراً إلى كثرة الحوادث، لا يمكن حتى الآن تقييم الأضرار». ورغم ذلك، «تشير التقديرات إلى أن هناك أضراراً بعشرات الملايين من الشواكل». وعلّق مراسل موقع «والا» أمير بوحبوط، بالقول: «انظروا إلى ما حدث منذ اغتيال نصرالله. تزايد القصف من لبنان. ألم يخبرونا أنه تمّ تدمير 80% من صواريخ حزب الله؟!».

في المقابل، تواصلت الغارات الإسرائيلية على ضاحية بيروت الجنوبية، فشنّ الطيران الإسرائيلي، بعد ظهر أمس، غارتين جويتين على منطقة الكفاءات في الضاحية. وليلاً، أصدر المتحدث باسم جيش العدو 12 تحذيراً لمبان في الضاحية قبل استهدافها.

وعلى صعيد العملية البرية الإسرائيلية المتعثّرة، في القطاع الغربي، اشتدّت وتيرة الاشتباكات بين المقاومة والعدو الإسرائيلي على محور طيرحرفا - شمع - البياضة. وتسبب الضباب الكثيف والطقس الماطر صباحاً، بإرباك قوات العدو التي لجأت إلى حملة تمشيط مكثّفة بالرشاشات والمدفعية باتجاه أطراف الناقورة وعلما الشعب. وعمدت دبّابة إسرائيلية متمركزة في ضهور البياضة، إلى قصف البياضة وبيوت السياد والمنصوري، وتمشيط سهل المنصوري، لكن سرعان ما استهدفها المقاومون بصاروخ موجّه، ما أدى إلى تدميرها، ووقوع طاقمها بين قتيل وجريح. وبعد ذلك، استهدف المقاومون 3 دبابات ميركافا بصواريخ موجّهة في البياضة، وقد شوهدت تحترق بمن فيها. وعند محاولة دبابة ميركافا التقدم لسحب إحدى الدبابات المُدمّرة، استهدفها المقاومون بصاروخ موجّه، ما أدى إلى تدميرها، ووقوع طاقمها بين قتيل وجريح. وتحت وطأة ضربات المقاومة، و«مجزرة الميركافا» التي وقعت هناك (8 دبابات خلال أقلّ من 48 ساعة) انسحبت أكثر من 30 آلية مدرعة ودبابة من بلدة البياضة باتجاه شمع وطيرحرفا، في مشهد يذكّر بالأيام الأخيرة من حرب تموز 2006، حين وقعت دبابات العدو في مصيدة «الكورنيت» في وادي الحجير، ودُمّر عدد كبير منها، واضطرت إلى التراجع والانسحاب تحت نيران المقاومين. وشكّل انكسار هذا الهجوم الضربة القاضية للعملية البرية الإسرائيلية في ذلك الوقت.

وفي القطاع الشرقي، تابع جيش العدو محاولاته لاحتلال مدينة الخيام في القطاع الشرقي. وقصفت مدفعيّته مختلف أحيائها، وشنّ طيرانه الحربي غارات مكثّفة على أحيائها الشمالية ووسطها. كما فخّخ مباني سكنية، وفجّرها في الحي الغربي من البلدة. وفي الأحياء الشمالية، تجدّدت المواجهات بين المقاومين وقوات العدو التي حاولت التوغّل من هذه الجهة. وأعلنت المقاومة في عدة بيانات أن المقاومين استهدفوا عدة مرات تجمعات العدو شرق وجنوب المدينة برشقات صاروخية، كما استهدفوا قوات العدو في موقع المطلة، وشنوا هجوماً بسرب من المُسيّرات الانقضاضيّة علًى غرفة عمليّات مُستحدثة للاحتلال في المستوطنة. وعلّق رئيس مجلس المطلة، ديفيد أزولاي، بأن «المطلّة تُدمّر تحت نيران حزب الله (...) صباح قاس. ستّ قذائف ألحقت أضراراً بالعديد من المباني. تم اكتشاف سقوط آخر لصاروخ ثقيل دون إنذار، وأضرار جسيمة في الممتلكات».

وفي دير ميماس القريبة، وبعدما كان رئيس بلديتها جورج نكد، أكّد في تصريحات إعلامية أن القوات الإسرائيلية وصلت من جهة كفركلا إلى تلة اللوبيا الواقعة بين القليعة ودير ميماس، استهدفت المقاومة دبابة ميركافا بصاروخ موجّه، على تلة اللوبيا، ما أدى إلًى تدميرها وإصابة من فيها. واستهدفت المقاومة قوات العدو بصليات صاروخية متتالية في دير ميماس، ومنعتها من الاستقرار.

(الأخبار)

آثار العدوان على الضاحية الجنوبية (أ ف ب)

رواية إسرائيلية جديدة عن معركة عيترون

«هآرتس»: الجيش يكذب حول عدد قتلى حزب الله

«الصدمة» التي يعيشها جمهور كيان العدو حول القدرات الصاروخية للمقاومة، أعقبها بحث حول صحة مزاعم قادة العدو حول قدرات حزب الله التي تمكّن الجيش من القضاء عليها، وهو نقاش تطاول نيرانه أجهزة الاستخبارات أيضاً. فقد كشف مسؤولون كبار في جيش الاحتلال أنّه خلافاً للتقارير التي تنشرها وسائل إعلام إسرائيلية حول عدد مقاتلي حزب الله الذين قتلهم جيش العدو منذ بدء العملية البريّة قبل نحو شهريْن، فإن عدد هؤلاء بالعشرات وليس المئات.

ونقلت «هآرتس» عن قادة عسكريين أنّ معظم شهداء المقاومة سقطوا جرّاء القصف الجوي وليس خلال المعارك، لافتين في الوقت عينه إلى أنّ جيش الاحتلال تكبّد خسائر جسيمة، لأنّ مقاتلي الحزب نصبوا كمائن لجنوده في القرى وانقضّوا عليهم، وفي كثير من الحالات وقعت اشتباكات من مسافة صفر.

إلى ذلك، نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» تفاصيل «المعركة الأكثر دموية والأطول التي خاضها الجيش الإسرائيليّ وانتهت بمقتل 6 من جنوده وإصابة 14 آخرين» في بلدة عيترون قبل نحو شهر. ونقلت عن مصادر عسكريّة مطّلعة في تل أبيب، أنّ «معركة عيترون دامت نحو 14 ساعة من الاشتباكات والبحث عن القتلى والجرحى». وروت أن «قوة إسرائيلية دخلت إلى منزل مهدّم في عيترون، حيث كمن مقاتلان من حزب الله، وبمجرد دخولها فتح المقاتلان النار عليها فسقطت القوة جميعها بين قتيل وجريح». كما «تعرّضت القوة المساندة لإطلاق نار، ما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوفها». ونقلت عن أحد الجنود الذين شاركوا في المعركة أن «المشهد كان فيه الكثير من الفوضى والصراخ وإطلاق النار. وخلال المعركة سقط التسلسل القيادي بين الجنود والضباط، وأعلنت الفرقة 91 عن إجراءات الاختطاف، ظناً منها أنّ الجنود وقعوا في الأسر».

وفي سياق متصل بالحرب، أقرّ قادة عسكريون خبراء باستحالة تنازل حزب الله، ودعوا الحكومة الإسرائيليّة إلى ألّا تُخطئ التقدير في هذا الشأن، لأنّ «الوحل اللبنانيّ لا يزول بسهولة».

واعترف العميد في الاحتياط تسفيكا حاييموفيتش، الذي شغل سابقاً منصب قائد تشكيل الدفاع الجوي، بأنّ مقتل الباحث الإسرائيليّ زئيف إيرليخ في بلدة شمع في جنوب لبنان «يغطي على حادثة أوسع، وهي أنّ الجيش الإسرائيليّ مُنهك جداً من ناحية الاحتياط والخدمة النظامية. وبدأ يفقد مع مرور الوقت الكفاءة والمهنية والقيادة»، لافتاً إلى أن «هذا المسار زلق».

> خبراء عسكريون: الجيش الإسرائيليّ مُنهك جداً من ناحية الاحتياط والخدمة النظامية

ونقلت وسائل إعلام عبريّة أخرى عن مصادر في المنطقة الشمالية انتقادها بشدّةٍ لعمليات الجيش، مطالبةً قادة الأركان «بوقف التوغلات، والعمل على تحقيق الاستقرار في الخطوط التي يوجد فيها الجيش للحدّ من إطلاق الصواريخ».

إلى ذلك، قال مدير مستشفى «شيبا» الإسرائيليّ، البروفيسور أرنون أفيك، إنه «بعد أكثر من سنة على اندلاع الحرب نُشر استطلاع مقلق جداً يظهر صورة قاتمة جداً لوضعنا النفسي، 85% من الأشخاص يعانون من مشاكل في النوم، 20% ارتفاع في استخدام الأدوية ضد الهلع، حالات ما بعد الصدمة، وأكثر من 40% من خدمة الاحتياط يعانون من حالات هلع».

(الأخبار)

تقرير

من أخبار «سكاي نيوز» ومقتل الحاخام إلى «الأيام التالية»

هل تورّطت الإمارات في حملة العدو ضد إيران؟



صباح السبت الماضي، نقلت قناة «سكاي نيوز» الإماراتية خبراً نسبته إلى مصادرها، وفيه أن إيران «تتدخّل سراً في مفاوضات وقف إطلاق النار في لبنان بهدف إفشالها، ولضمان إعادة بناء قدرات حزب الله بعد الحرب»، مستخدمة اسم دبلوماسي إيراني بوصفه المكلّف القيام بهذه المهمة. غير أن القناة نفسها عادت ونقلت عن «مصادر إيرانية» أن طهران تدعم تنفيذ القرار 1701.

في العادة، يمكن أن يمرّ خبر خاص في أي مؤسسة إعلامية من دون أن يطّلع العاملون في غرفة الأخبار على مصدره. ومع أن الفريق الصحافي

> أبو ظبي تراهن على إدارة ترامب لتوسيع نفوذها ولتوجيه ضربة إلى قطر تخرجها من الساحة الدبلوماسية

الفلسطيني العامل مع هذه القناة، من قلب الكيان، يظهر خبرة مهنية واتزاناً ليسا معروفَيْن عن القناة نفسها، فإنه يتميز أيضاً بامتلاكه صلات قوية داخل المؤسسة الإسرائيلية، تسمح له بالحصول على معلومات غالباً ما تكون دقيقة. لذلك استغرب بعض هذا الفريق الخبر الخاص بإيران، وزاد الاستغراب بعدما بدأت وسائل إعلام إسرائيلية تتداول الخبر نقلاً عن القناة الإماراتية، ما دفع عاملين في القناة إلى ترجيح أن يكون المصدر الأول للخبر إسرائيلياً.

الفكرة، أنه كان يمكن اختراع أسباب كثيرة لاتهام حزب الله مثلاً بأنه لا يريد اتفاقاً لوقف إطلاق النار، أو الحصول على موقف من محيط الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين يشير إلى عراقيل يفتعلها الحزب. لكنّ الإشارة المباشرة إلى ايران بدت متقاطعة مع حملة بدأها الفريق الإعلامي لرئيس حكومة العدو ضد إيران، مستخدماً هذا الخبر، قبل أن ينتقل إلى استخدام مقتل أو موت حاخام إسرائيلي (ضابط في جيش الاحتلال) في أبو ظبي، وبدء تسريب أخبار عن أن فريقاً إيرانياً اغتاله قبل الفرار إلى تركيا. تجربة دولة الإمارات مع عمليات الاغتيالات السياسية على أراضيها تدل على أنها ستكون مضطرة إلى كشف ما حصل، ليس لتحديد المسؤول عن عملية الاغتيال فحسب، بل لأن هذه هي طريقة هذه الدولة في الاحتجاج على أي أعمال أمنية تحدث على أراضيها. فهي منذ زمن طويل قبلت بأن تكون مسرحاً لنشاط أمني لأجهزة استخبارات من دول عدة وجنسيات مختلفة ومشارب متنوعة، لكنها كانت دائماً حريصة على ألّا يتحول تنافس هذه الأجهزة إلى أعمال تنفيذية على أراضيها. توجيه مثل هذه الاتهامات إلى إيران يبدو لافتاً لاعتبارات قد تكون مفيدةً إعادة التذكير بها:

أولاً، حرص الفريق اللبناني - العربي المعادي للمقاومة على تعويم سردية أن حزب الله، بعد استشهاد أمينه العام الشهيد السيد حسن نصرالله، صار يخضع لإدارة إيرانية كاملة، وليس في قيادة الحزب أي مسؤول لبناني له الحق في اتخاذ أي قرار سياسي أو عسكري.

ثانياً، تسليط الضوء من جديد على دور الدبلوماسية الإيرانية في لبنان، في سياق حملة أمنية ضد السفارة الإيرانية في بيروت، والتي ترافقت مع تسريبات إعلامية مصدرها تل أبيب، وشارك فيها مراسلون عرب يعملون في الكيان، بأن السفارة الإيرانية هي اليوم مقر لقيادة الحرب ضد إسرائيل، وترافقت الحملة مع تهديدات شاركت «القوات اللبنانية» في الترويج لها عن نية إسرائيل القيام بهجوم ضد السفارة الإيرانية بقصد قتل وخطف قيادات إيرانية ومن يوجد من قيادات لبنانية تتولى إدارة حزب الله والحرب.

ثالثاً، رغبة بنيامين نتنياهو، ليس في إبقاء الملف الإيراني حاضراً على طاولة أي بحث مع الإدارة الأميركية، بل حاجته في هذه اللحظة إلى «أرنب» يخرجه في اللحظة التي يضطر فيها إلى إصدار موقف واضح من مشروع التسوية مع لبنان، سيما أنه لا يزال يركّز على أن الأهداف الاستراتيجية لما يسميه «حرب القيامة»، تتركّز على ضرب إيران باعتبارها مصدر «الشرور التي تحيط بإسرائيل». وهو في هذا المجال، يريد أن يبقى العامل الإيراني حاضراً في كل الملفات، بما في ذلك ملف غزة، حيث يكرر قادة العدو بأن طهران هي من وفّر التمويل والتدريب لمقاتلي حماس الذين نفّذوا عملية 7 أكتوبر المجيدة.

ما سبق، يحيلنا مجدداً إلى الملف الذي لا يحتاج إلى طول بحث، لجهة الدور القذر الذي تلعبه دولة الإمارات العربية المتحدة في الحرب المجنونة ضد لبنان وفلسطين وسوريا والعراق واليمن. وهو دور بات يتجاوز الترحيب بأي منجز إسرائيلي، ليلامس حدود المشاركة المباشرة، سواء من خلال الدعاية الإعلامية الكثيفة ضد كل ما يمتّ إلى المقاومة بصلة، أو في ممارسة ضغوط على جهات بارزة في لبنان، وعلى الحكم في سوريا تحت عنوان «الابتعاد عن حلقة النار الإيرانية»، أو من خلال المساهمة في «أوراق الأيام التالية» في غزة، وفي لبنان وسوريا والعراق أيضاً.

ما ينبغي مراقبته في الأيام القليلة المقبلة، هو ما سيصدر عن الدوائر الرسمية في أبو ظبي حول نتائج التحقيقات التي تجريها لكشف ملابسات موت الحاخام الإسرائيلي أو مقتله، إذ إن تورّط الإمارات في لعبة إسرائيل، والذهاب نحو اتهام إيران بالمسؤولية عن الحادث، كل ذلك سيجعلنا أمام فصل جديد من المواجهة التي قد يرغب الإماراتيون في إشهار مشاركتهم فيها، لاعتقاد حكام أبو ظبي بأن دونالد ترامب سيحقق في هذه المواجهة ما عجزت الإدارة الراحلة عن القيام به، علماً أن دبلوماسيين في العاصمة الأميركية يتحدثون عن وثائق مكدّسة حول نشاط فريق دبلوماسي وأمني إماراتي بين الخارجية والبيت الأبيض والكونغرس ووسائل الإعلام ومراكز الدراسات، ضمن نشاط عنوانه الرئيسي مواجهة «أذرع إيران»، جزء منه مخصّص لقطر، إذ يراهن محمد بن زايد على تلقّي الدوحة ضربة تخرجها من النادي الدبلوماسي العالمي، بحجة أنها لعبت دوراً في رعاية تيار الإخوان المسلمين الذي أنجب حماس، وتربطها علاقة خاصة بحزب الله، وأنها وفّرت التمويل لجهات لها علاقة بأنشطة إرهابية ليس ضد إسرائيل فقط، بل طاولت المصالح الأميركية أيضاً.

تقرير

الراعي يشكّك في المفاوض اللبناني: المطلوب استمرار الحرب؟

رلى إبراهيم

ثلاثة عناوين يسمعها زائر بكركي هذه الأيام تتمحور حول انتخاب رئيس للجمهورية، تطبيق القرارات الدولية والعودة إلى «الحياد الفاعل». في الواقع، ليست هذه عناوين جديدة، إذ دأب البطريرك بشارة الراعي على تردادها منذ أكثر من عامين وأعاد التأكيد عليها في عظته أمس، مضْفياً بعضَ التعديلات المتعلقة بالمفاوضات

> كيف يوفّق الراعي بين اعتبار المجلس هيئة ناخبة ودعوته المجلس إلى التمديد لقائد الجيش؟

التي يجريها رئيس مجلس النواب نبيه بري مكلّفاً من قبل حزب الله مع الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين بالنيابة عن العدو الإسرائيلي. فقد عبّر الراعي بوضوح عن تململه من تلك المفاوضات عبر تشكيكه في الجهة اللبنانية التي تتولاها، أي بري بشكل خاص ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي اللذين اعتبرهما جهتين فاقدتين للصلاحيات الشرعية والدستورية، معتبراً أن تلك المَهام هي من صلب صلاحيات رئيس الجمهورية، وأن هناك تعمّداً بعدم الدعوة إلى جلسة لانتخابه ليبقى مستبعداً عن المشهد.

وفيما يُقرأ من كلام الراعي انزعاجه من حركة بري وسلوك ميقاتي، يبدي البطريرك أمام زواره استياء من عدم زيارة هوكشتين له في إطار الجولة التي قام بها على بعض المسؤولين اللبنانيين إضافة إلى عدم الأخذ برأيه حول الوضع المسيحي الحالي ورؤيته لتطبيق القرارات الدولية. والواقع أن الراعي يحرص في كل اللقاءات على تكرار تمسكه ليس بالقرار 1701 فحسب، بل بكل القرارات الدولية بما فيها القراران 1559 و1680 كمقدمة لإعلان «حياد لبنان» في الخطوة التالية، إذ ترى بكركي، وفقاً لأحد الأساقفة، أن «الحياد الفاعل» هو «خشبة خلاص لبنان بشرط أن يُطبق برعاية مجلس الأمن الدولي وتوافق عليه كل المكوّنات اللبنانية». والحياد هنا، على ما تؤكد المصادر، «لا يعني الابتعاد عن المحيط العربي أو عدم مساندة القضية الفلسطينية، بل يشمل فقط عدم المشاركة بالأعمال الحربية». لذلك لا بدّ من دور أساسي لرئيس الجمهورية في تبنّي «نظام الحياد» والسعي لتطبيقه صوناً للوحدة الوطنية ولمصلحة البلد. وبحسب ما يقوله الراعي، فإن هذا الحياد «يمكن أن يؤمّن مخرجاً مُشرّفاً لحزب الله حتى يسلّم سلاحه من دون أن يشكّل ذلك أي إحراج أمام جمهوره. فعندما يصبح لبنان محايداً سيمتلك الحزب التبرير التقني للتخلي عن السلاح طالما أن مجلس الأمن سيطلب من العدو الإسرائيلي وسوريا الاعتراف بحياد لبنان واستعادة أراضيه المحتلة إن ثبتت ملكيته لها». وبالتالي، «ستنعم الدولة بالازدهار كما كان الوضع عليه أيام الاستقلال الأولى وستعود المكوّنات اللبنانية إلى العيش معاً تحت سقف القانون والشرعية الدولية».

من هذا المنطلق، يرى الراعي في ما يجري من مفاوضات «مسعى جديداً لإغراق لبنان أكثر فأكثر ودفعه نحو الهاوية»، معتبراً أن صيغة التفاوض «لا تخدم الدولة وليست لصالحها»، فضلاً عن «عدم ثقته بالمفاوض الذي يقفل أبواب المجلس النيابي الفاقد لهيئته التشريعية بعدما أصبح هيئة ناخبة لا تؤدّي دورها منذ سنتين».

غير أن ثمة من يسأل في هذا الإطار عن الازدواجية في كلام البطريرك الذي دعا منذ أقل من أسبوعين إلى التمديد لقائد الجيش في ظل هذا الوضع من جهة ولا يعترف بشرعية مجلس النواب من جهة أخرى. فكيف إذاً يطلب من هذا المجلس الذي تحوّل إلى هيئة ناخبة عقد جلسة تشريعية للتمديد لقائد الجيش؟ أمّا القضية الأخرى فتتعلق بالمفاوضات التي اعتبرها البطريرك بمثابة تعدّ على صلاحيات رئيس الجمهورية من دون أن يشير إلى رؤيته للحلّ في ظل الظروف الحالية أي في غياب الرئيس. فمن هو الطرف الذي تثق به بكركي للقيام بهذه المفاوضات لفرض وقف لإطلاق النار والعمل لإيقاف المجازر الإسرائيلية بحق اللبنانيين إذا كان من المتعذّر انتخاب رئيس، إضافة إلى كون الطرف الأول المعنيّ بهذا الاتفاق هو حزب الله من جهة والعدو من جهة أخرى. وتسأل المصادر: «إذا كان الراعي يعتبر أن رئيس مجلس النواب غير مؤهّل شرعياً ودستورياً للقيام بهذه المهمة، وأن المجلس النيابي هو هيئة ناخبة فقط، كما أن رئيس الحكومة فاقد للصلاحيات والحكومة مشلولة، فلمن تُجيّر إذاً تلك المهمة؟ هل المطلوب الامتناع عن التفاوض مع الموفد الأميركي - الإسرائيلي الذي اختار بنفسه التفاوض مع بري، وإسقاط فرصة إيقاف المجازر والجرائم الإسرائيلية عبر إبلاغ المعنيين بتعذّر الأمر في غياب رئيس للجمهورية؟».

تقرير

«الصحة» تغطّي خدمات الطوارئ للنازحين

راجانا حميّة

منذ أربعة أيام، باشرت وزارة الصحة العامة تطبيق قرار تغطية خدمات الرعاية الصحية الأولية الطارئة (التي لا تحتاج إلى دخول المستشفى) في 43 مستشفى (27 حكومياً و17 خاصاً). وبهذه الخدمة، تتيح الوزارة للمواطنين ـ النازحين منهم بشكل خاص ـ الذين يعالجون على نفقتها إجراء فحوص طبية طارئة من دون حسابات للكلفة التي كانت تمنعهم من القيام بخطوة كهذه. وحدّدت الوزارة بدل «أتعاب» طوارئ المستشفى بـ 4،5 ملايين ليرة، أي ما يعادل 50 دولاراً، تدفعها بنسبة 100% عن النازح، شرط أن يكون مسجلاً لدى لجنة الطوارئ الحكومية، فيما تنخفض النسبة إلى 70% (3 ملايين و150 ألف ليرة) لغير النازحين. وبحسب ما تفترضه الوزارة، يغطي هذا المبلغ المعاينة الطارئة التي يحصل عليها المريض في الطوارئ، وفحوص الدم أو صور الأشعّة والتشخيص والعلاج المطلوب، فيما تبقى الحالات الباردة حصراً في مراكز الرعاية الصحية الأولية. أما في حال احتاج المريض إلى مزيد من الإجراءات، فيرسل طبيب الطوارئ طلباً عبر المنصة إلى الوزارة التي تعمد إلى درسه قبل إعطاء الموافقة على استكمال الفحوص على نفقة الوزارة أو تحويل المريض إلى أحد مراكز الرعاية.

سابقاً، كانت تغطية الوزارة تقتصر على الحالات الطارئة التي يعقبها دخول إلى المستشفى، وتؤخذ الكلفة من ضمن الفاتورة الاستشفائية. ومع هذا القرار، أصبحت المعاينة الطارئة غير المتصلة بإجراءات الدخول جزءاً منفصلاً «تحاسب» عنه الوزارة. غير أن هذه «البشرى» التي أعلن عنها وزير الصحة فراس أبيض، دونها بعض العقبات، كالتثبّت من «هوية» النازح. وإذ تشير المصادر إلى أن هؤلاء يمكن أن يحصلوا على «قسيمة تعريفية» من مختار المحلة أو البلدية، إلا أن ثمة هامشاً من التضليل قد يعمد إليه بعض المواطنين ممّن لم ينزحوا باستغلال الوضع والحصول تالياً على التغطية الشاملة. مع ذلك، تقلّل المصادر من قيمة هذا «الخرق»، باعتبار أن ذلك «قد يحصل في أي إجراء يتّخذ».

العقبة الثانية تتعلق بالمستشفيات التي تبدي الحكومية منها مرونة في التعاطي مع مطلب الوزارة، وتجري تدريبات على البرنامج الموصولة إليه مع الوزارة، لكنها تجد في ذلك «إجحافاً انطلاقاً من أن التجربة مع الوزارة ليست دائماً جيدة في ما يتعلّق بمواعيد الصرف». وتعرب المستشفيات الخاصة أيضاً عن القلق من تأخر الدفع من جهة، أو الوصول إلى «المصالحة». ويشير نقيب أصحاب المستشفيات، سليمان هارون، أيضاً إلى ضآلة المبلغ المرصود، متسائلاً «ماذا لو احتاج المريض إلى تدخل إضافي غير الفحوص البسيطة، هل نتركه وننتظر موافقة الوزارة على آلية المتابعة؟ لا أظن أن هذا منطقي».

تقرير

330% اكتظاظ السجون والقضاة لا يستعجلون إخلاءات السبيل

زينب حمّود



تستعر أزمة السجون في لبنان بعدما وصلت نسبة الاكتظاظ إلى 330%. فالأزمة التي تعود إلى اعتكاف القضاة في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام 2022 و«القصور» في قصور العدل، صارت «أكثر كارثية» مع نقل المساجين من سجون الجنوب وبعلبك كإجراء احترازي قبل توسع الحرب، وما يرافق ذلك من ضغوط نفسية على السجناء بسبب حشرهم «فوق بعضهم»، وانقطاع التواصل مع الأهل بعد نقلهم إلى أماكن بعيدة عن مكان سكنهم، والقلق الدائم عليهم. ويُضاف إلى ذلك النقص الحادّ في تأمين أبسط الاحتياجات من أكل وفرش وطبابة وغيرها جراء الأزمة الاقتصادية.

المفارقة أنّ أغلب السجناء في النظارات والمخافر والسجون في رومية وحلبا والقبة وزحلة وزغرتا وغيرها أتمّوا فترة التوقيف الاحتياطي من دون أن تجري محاكمتهم. فبحسب الأرقام الصادرة عن مديرية السجون في وزارة العدل، بلغت نسبة الموقوفين في النظارات 95% من السجناء في نهاية حزيران 2024، وناهزت 60% في سجون قصر العدل، فيما 40% فقط محكومون. ولم تخفّ حدّة الأزمة، رغم صدور تعميم عن النائب العام التمييزي بالتكليف، القاضي جمال الحجار، في 29 تشرين الأول الماضي، لتسهيل إجراءات تخلية سبيل الموقوفين عبر «الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان» التي تتولى تسلّم طلبات الإخلاء بعد توقيع السجناء عليها، وتوصيلها إلى المراجع القضائية المختصة لبتّها بسرعة. «تسير العملية ببطء شديد»، بحسب رئيس الهيئة فادي جرجس، والسبب وراء تكديس ملفات السجناء دون محاكمتهم، «أنّ القضاة يأخذون وقتهم لبتّ طلبات الإخلاء العديدة، فيحضرون نصف نهار في الأسبوع، وكثيراً ما يرفضون هذه الطلبات رغم التمنيات بالتساهل أكثر مع الموقوفين في هذه الظروف». وإلى جانب بطء عجلة القضاء في بتّ ملفات إخلاء السبيل، ظهرت عثرة أخرى في طريق تخفيف معاناة السجناء، تتعلق بالكفالات المالية التي تطلبها المراجع القضائية كشرط لإخلاء السبيل، «فالهيئة غير قادرة على تأمينها، وهناك حالة في بعبدا، مثلاً، عالقة حتى تأمين الكفالة التي تساوي 200 مليون ليرة، وخلال الشهر المقبل سنكون أمام إخلاء سبيل ألف شخص من دون أن نعرف كيف سنؤمن 200 ألف دولار يحتاجون إليها»، كما يقول جرجس. ولأنّ «الدعم المادي الذي يصلنا من منظمات غير حكومية؛ من بينها المركز اللبناني لحقوق الإنسان CLDH غير كافٍ»، دعت الهيئة مجلس القضاء الأعلى إلى التعميم على القضاة بعدم وضع كفالات عالية استثنائياً خلال هذه الفترة. وفيما برزت مشكلة الوصول إلى ملفات المساجين في المناطق الساخنة بعد توزيع سجناء بعلبك والجنوب على زحلة وروميـة، تولّى الجيش اللبناني أخيراً نقلها إلى قصر العدل في بيروت.

> الجيش نقل ملفات المساجين في المناطق الساخنة إلى قصر العدل في بيروت

وينظر المحامون المتعاقدون مع الهيئة في ملفات السجناء لتحديد من يستوفي شروط إخلاء السبيل، ما أثار حفيظة عدد من وكلاء السجناء ممّن شعروا بتهديد مصدر رزقهم، «وبالاجتماع مع نقابة المحامين، توصلنا إلى إعطائهم مهلة 15 يوماً لإخلاء سبيل موكليهم قبل أن تتدخل الهيئة، أما المساجين الذين ليس لديهم محامون يتوكّلون لإخلاء سبيلهم، فتباشر الهيئة بتسوية ملفاتهم». وفيما يظنّ البعض أن هذه المبادرة ستؤدي إلى إخلاء سبيل سجناء يشكّلون خطراً على المجتمع، يؤكد جرجس «أننا نضمن حقوق الموقوفين الذين أتمّوا فترة التوقيف الاحتياطي ولو جرت محاكمتهم لطالبوا الدولة بسنوات سجنية إضافية، ويستوفون شروط الإخلاء كما نصت المادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية». وذكّر بأن المادة 108 لا تنظر في جنايات القتل والمخدرات والاعتداء على أمن الدولة والجنايات ذات الخطر الشامل، وتنصّ على شهرين كحدّ أقصى للتوقيف الاحتياطي للموقوفين في الجنحة، و6 أشهر في الجناية، مع إمكانية تمديدها لفترة مماثلة كحدّ أقصى في حالة الضرورة القصوى، علماً أنه لا يجوز أن تتعدّى مدة التوقيف ذلك، لكن الحال أنّ من الموقوفين من تجاوزوا السنتين بانتظار محاكمتهم أو «تحرير» طلب إخلاء سبيلهم.

منبر

نائبة العدالة السماوية

سيدتي نائبة الأمة (؟) والأستاذة الجامعية(؟) غادة أيوب.

تكلمتِ باسمي وباسم غيري من أبناء الأمة قبل عدة أيام، فحلمت البارحة بأبناء عروس الشلال، جزين، إدمون رزق وبيار سرحال وسمير عازار وأمل أبو زيد وزياد أسود... الجميع، مع حفظ الألقاب، يخبرونني بأنّ الشلال يبكي وأشجار الصنوبر وقفت غاضبة حين علمت أنك تكلمتِ باسم العدالة السماوية.

وأكاد أجزم أن الحكماء من أبناء عائلتك السياسية، كأنطوان حبشي وجورج عدوان وغيرهما، استشاطوا غضباً منك أيضاً.

وهاتفني ابن صديق لي من دير الأحمر، وهو من طلابكِ ومن تياركِ السياسي، قائلاً لي: «لا تزعل من مدام أيوب، الله يهديها».

هداكِ الله سيدة أيوب.

نحن هنا، في الغربة، نختلف أحياناً بالسياسة، ولكن كلٌّ منا يحترم الآخر. ناجي، روجيه، أحمد، علي، إلياس، سامي، شادي، محمد، مايك، سمير ... كلنا متفقون على أن لبنان يجب أن يكون سيّداً حراً مستقلاً، وأن العدوّ هو إسرائيل.

ونحن، جميعاً، نريد مساعدتك سيدة أيوب علّ العدالة السماوية تغفر لك.

وكلنا نعرف بعض خيرة الأطباء النفسيين في الوطن، وبعضهم من طائفتك الكريمة ومن تياركِ السياسي. وكلنا مستعدون للتواصل معهم لتحديد موعد سريع لنائبة الأمة والأستاذة الجامعية، علّهم يساعدونها، وعلّ العدالة السماوية تغفر لها ولنا.

عامر حمادة

طبيب لبناني مقيم في فرنسا

قضية

إلى أي مدى يمكن أن يستمرّ «استقرار» سعر الصرف؟

محمد وهبة

سحب مصرف لبنان نحو 5 تريليونات ليرة إضافية من السوق في إطار سياساته النقدية الرامية إلى ضخّ الدولارات وتجفيف السوق من الليرات إلى الحدّ الذي يحافظ على «الاستقرار» في سعر الصرف. أدّى ذلك، بالتزامن مع انتقال جزء كبير من الليرات التي يملكها الضمان الاجتماعي من المصارف إلى مصرف لبنان، إلى ارتفاع سعر فائدة الانتربنك لتبلغ 150%، وتجعل المصارف في مأزق البحث عن الليرات لتسديد التزامات تجاه الزبائن وتجاه بعضها البعض. هذا ما خلق بلبلة في السوق تتمحور حول السؤال الآتي: إلى أي مدى في إمكان هذه السياسة النقدية أن تحافظ على الاستقرار؟



يلتزم مصرف لبنان بأن يدفع الرواتب والأجور

تقوم السياسة النقدية لمصرف



يضطر التجّار إلى تحويل دولاراتهم إلى ليرات لتسديد الضرائب والرسوم



لبنان، على التنسيق والتعاون مع الحكومة. تلتزم الحكومة بالامتناع عن الإنفاق أكثر مما يرد في الموازنة، وبالتالي الالتزام بالإيرادات في مقابل النفقات، ويلتزم مصرف لبنان بأن يدفع الرواتب والأجور بالإضافة إلى بعض الفواتير المتوجبة على الخزينة، بالدولار. هذا الأمر خلق «الاستقرار» في سعر الصرف طوال أكثر من سنة، لكن ما إن حطّ العدوان الصهيوني أوزاره في لبنان، حتى بدت هذه المعادلة ضعيفة نسبياً، فاضطر معها مصرف لبنان إلى إجراء تعديل يقوم على ضخّ المزيد من الدولارات في إطار أمرين: دفع مستحقات إضافية لزبائن المصارف وفقاً للتعميمين 158 و166، وتسديد قسم أكبر من فواتير الخزينة بالعملة الأجنبية. بهذا المعنى، ضخّ مصرف لبنان في الشهر الأول ثلاث دفعات لزبائن المصارف، وفي الشهر الثاني دفعتين، وهو يدرس الآن تسديد المزيد مع توقعات بتوسيع سقوفات المستفيدين من التعاميم. وبلغ مجموع ما دفعه المصرف المركزي، نحو 700 مليون دولار لنحو 400 ألف مودع و400 ألف موظف في القطاع العام. وبموجب الواقع، أي الدولرة القائمة في السوق، يضطر التجّار إلى تحويل دولاراتهم إلى ليرات لتسديد الضرائب والرسوم، ما يتيح لمصرف لبنان بيعهم الليرات والاحتفاظ بالدولارات، واستطاع استرداد نحو 300 مليون دولار مما ضخّه. وهذا ما يتيح لمصرف لبنان الحفاظ على الاستقرار في سعر الصرف. لكنه يبني هذه الإستراتيجية، وفقاً لمصادر المصرف، على أن سعر الصرف الحقيقي هو أقلّ من السعر الرائج في السوق حالياً. في الأشهر التي سبقت العدوان الإسرائيلي على لبنان، أي حين كانت الجبهة تقتصر على إسناد غزة فقط، كان السعر الحقيقي، وفقاً لتقديرات المصرف المركزي، يبلغ 60 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد، أما بعد العدوان، فإن السعر ارتفع إلى مستوى ما بين الـ60 ألف ليرة، وبين 90 ألف ليرة. ليست هناك تقديرات نهائية، لكنه يقدّر بنحو 80 ألف ليرة مقابل الدولار. إذاً، لماذا لا يقوم مصرف لبنان بتعديل السعر نزولاً عند مستوى السعر الحقيقي، لا سيما أنه في حال ارتفع السعر الحقيقي إلى ما فوق مستوى الـ90 ألف ليرة الرائج حالياً، فإن المجلس المركزي لمصرف لبنان على استعداد أن يقوم برفع السعر فوراً؟ تقول المصادر، إن مصرف لبنان ليس على استعداد لإبقاء سعر الصرف المعلن من قبله، أقلّ من مستوى السعر الحقيقي حتى لا يقوم بأي دور دعم لليرة، لأن هذا الأمر سيكبّده من احتياطاته الحرّة التي جمعها في الأشهر الماضية والتي تصل إلى 1,8 مليار دولار، لأنها ستستنزف سريعاً، لكنه في المقابل ليس على استعداد لخفض السعر المعلن إلى مستوى السعر الحقيقي لأن ذلك ينعكس مباشرة على موازنة الحكومة سلباً. فالضرائب والتحصيلات في الموازنة مبنية على السعر المعلن، مثل الرسوم الجمركية، وضريبة القيمة المضافة وسواهما، وبالتالي إن أي خفض في السعر المعلن، سينعكس إيرادات أقلّ على الموازنة فيما سيبقى هناك قسم أساسي من نفقاتها، ولا سيما تلك المرتبطة بالرواتب والأجور والبالغة 13 ألف مليار ليرة شهرياً، على حاله، وبالتالي إن احتمالات حصول العجز أو ارتفاعه يصبح كبيراً وينعكس ذلك على قدرته على سحب السيولة بالليرة في السوق، أي أنه سيسحب السيولة بالليرة أقل مما كان يتوقع، وبالتالي سيضخّ الكمية نفسها من الدولارات أو أكثر مقابل سيولة أقلّ، وهذا ما سيخلّ في التوازن النقدي في السوق وبسعر الصرف مباشرة.

عملياً، سعر الصرف صار خاضعاً للتوازنات النقدية في السوق وللدولرة. الخروج من هذه الدوامة ليس أمراً سهلاً، لكنه لا يأتي بلا ثمن. فالمقيمون في لبنان، وخصوصاً أولئك الذين يتقاضون أجورهم بالليرة، يدفعون من مداخيلهم ومن قوّتهم الشرائية ثمن هذه السياسة للحفاظ على «استقرار» سعر الصرف. وهذا الاستقرار لا يتميّز كثيراً عما كان سائداً في السابق، أي إن النموذج الاقتصادي الذي أقرّت فيه السياسة النقدية لا يزال على حاله قائماً على الاستهلاك المستورد المموّل من التدفقات الخارجية. تأتي هذه التدفقات بشكل أساسي من المغتربين اللبنانيين إلى ذويهم في لبنان، ومن المنظمات الأممية لمساعدة النازحين السوريين ولمساعدة النازحين اللبنانيين، فضلاً عن تدفقات تأتي مخصصة لبعض المؤسسات مثل الجيش والقوى الأمنية، وتدفقات غير منظورة تأتي إلى الأحزاب اللبنانية من الخارج. هذا يعني أن النموذج السابق الذي لم يكن يمثّل الإنتاج المحلي فيه والتصدير إلى الخارج نسبة كبيرة من تدفقات العملة الأجنبية، عاد من بين الأموات على ظهر أصحاب المداخيل المحلية وقوتهم الشرائية. وفي المدة المقبلة، يبدو أن الرهانات على تدفقات كبيرة من أجل إعادة الإعمار، ستنعش هذا النموذج، وستصبح فرصة لإحياء كل أركان النموذج الذين ظننا أنه مات في 17 تشرين الأول 2019. طبعاً ليس النقاش في ما يخصّ مصدر هذه الأموال، ولا على طبيعة الشروط السياسية التي تأتي معها، إنما هذه مجرّد محاولة لتوصيف الواقع تسبق أي نقاش. فالسؤال الأكثر رواجاً الآن على صعيد السياسات النقدية والمالية، هو سعر الصرف وقدرته على الاستقرار في ظل البيئة الراهنة، وهو ليس السؤال الصحيح الذي يجب طرحه. صحيح أن قدرة مصرف لبنان، الآن، على إدارة سعر الصرف بشكل يعبّر عن الاستقرار النقدي، مرتفعة وتمتدّ لأشهر من هذه الوتيرة، إلا أن الحكومة لم تقدّم أي إجابة بعد عن قدرتها في تعديل نموذج الاقتصاد السياسي الحالي لتتواءم مع استقرار في سعر الصرف بأقلّ ثمن ممكن. هل ما ندفعه اليوم من ثمن هو الأقل؟ الأرجح أن القوى السياسية الممثّلة في الحكومة وسائر المؤسسات الدستورية، ستواصل إدارة المرحلة الانتقالية وفقاً للنهج نفسه، أي إدارة التوازنات النقدية، وستدير ظهرها لأي حسابات متصلة بالثمن ومن يدفعه.

تقرير

الهبة العراقية ترفع مخزون الفيول إلى 110 ملايين ليتر
ساعات التغذية بالكهرباء على حالها

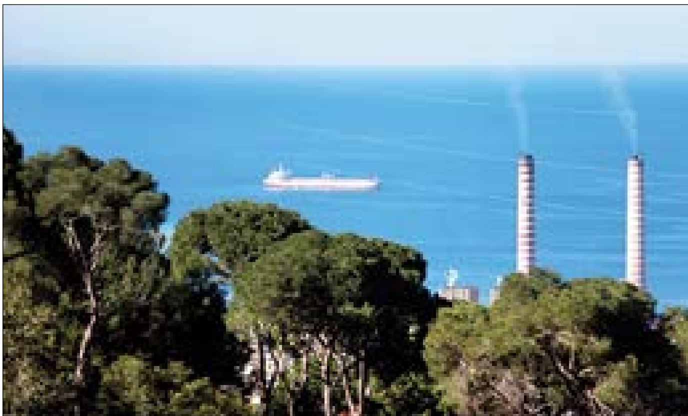
فؤاد بزي

تستعد وزارة الطاقة في الأيام المقبلة لتسلّم هبة من الوقود، موجهة من الدولة العراقية، عبر شركة النفط «SOMO»، وقدرها 15 مليون ليتر من مادة «الغاز أويل»، قيمتها 10 ملايين دولار. وعلى عكس شحنات



ستصل باخرة أخرى محملة بـ47 مليون ليتر أي 40 ألف طن من مادة الغاز أويل في نهاية تشرين الثاني

«الفيول أويل» العراقي، هذه الهبة قابلة للاستخدام مباشرةً في معامل إنتاج الكهرباء العاملة حالياً، أي الزهراني ودير عمار، من دون الحاجة إلى إجراء أي عمليات تبديل بعد تسلّمها، لأنّ المعامل تستخدم هذا النوع من الوقود للتشغيل. إنما، تنتظر وزارة الطاقة وصول الباخرة لإجراء الفحوصات اللازمة على «الغاز أويل»، للتأكد من مطابقتها لمواصفات الوقود المعتمدة في مؤسسة كهرباء لبنان، بحسب وزير الطاقة والمياه وليد فياض.


مخزون الغاز أويل في خزانات مؤسسة الكهرباء بعيد جداً عن النفاد (هيثم الموسوي)

أما في حال عدم مطابقة مواصفات الشحنة، لجهة نسبة الكبريت فيها، لمتطلبات معامل الإنتاج، فستبقى وجهتها لبنان، وستستخدم لتوليد الكهرباء، إنما ستحول إلى المولدات، وفقاً لفياض. وإذا كانت نسبة الكبريت عالية، فستستخدم هبة «الغاز أويل» كوقود للتدفئة. وفي كلتا الحالتين الأخيرتين، ستفرغ في منشآت النفط بدلاً من خزانات مؤسسة الكهرباء. وهنا، يلفت فياض إلى أنّ الهبة العراقية الجديدة مشروطة بتحميلها من الموانئ العراقية. بمعنى آخر، لن ترسل إلى المصبات اللبنانية ببواخر عراقية. بالتالي، يعمل فياض على تحديد وجهة استخدامها بغية تحميل الجهة التي ستستفيد منها تكاليف نقلها من العراق إلى لبنان.

ولجهة مخزون مؤسسة كهرباء لبنان من مادة «الغاز أويل». على إثر إفراغ الهبة العراقية في خزانات الكهرباء، يشير فياض الى «وصول المخزون من مادة الغاز أويل في خزانات مؤسسة الكهرباء إلى 110 ملايين ليتر، أي حوالى 93 ألف طن». ويضيف: «ستصل باخرة أخرى محملة بـ47 مليون ليتر، أي 40 ألف طن، من مادة الغاز أويل نهاية تشرين الثاني، وستفرغ حمولتها كاملةً في خزانات دير عمار». وفي كانون الأول المقبل، يتوقع فياض خروج بواخر إضافية من الموانئ العراقية محملة بحوالى 240 ألف طن من الفيول الأسود. سيعمل على استبدالها بـ120 ألف طن من مادة «الغاز أويل». وتفيد هذه الأرقام بأنّ مخزون «الغاز أويل» في خزانات مؤسسة الكهرباء بعيد جداً عن النفاد، بل يقترب من حدوده القصوى، ولا سيّما مع استمرار كهرباء لبنان بانتهاج سياسة عدم رفع الإنتاج بغية التخفيف من صرف الوقود. أو لعدم قدرتها الآن، وبسبب ظروف الحرب على إصلاح كامل الأعطال على الشبكة. بالإنتاج الحالي من الكهرباء الذي يصل إلى 450 ميغاواطاً، تصرف المعامل الحرارية في دير عمار والزهراني يومياً 1,7 طن من «الغاز أويل». بالتالي المخزون الحالي الموجود، والمقدر بـ93 ألف طن، يكفي لـ54 يومياً في حال استمرار الإنتاج على وتيرته الحالية المنخفضة.

وفي حال إنجاز أعمال الصيانة على إحدى مجموعات معمل دير عمار، يتوقع فياض إمكانية زيادة إنتاج الكهرباء حتى 700 ميغاواط. بالتالي ستتمكن المؤسسة من زيادة ساعات التغذية حتى 8 ساعات كمعدّل عام على كلّ الأراضي اللبنانية. ويرى فياض أنّه «من الضروري رفع التغذية في المرحلة المقبلة لزيادة استهلاك الوقود، وإلّا سيصبح المخزون من الوقود أكبر من قدرة الخزانات على التحمل».

طوفان الأقصى

العدو لا يوقف مخطّط التهجير
إخلاءات تحت القصف... والمطر

غزة - يوسف فارس

كان على الآلاف من الأسر التي أُجبرت على النزوح من منازلها في محافظة شمال قطاع غزة، أن تقضي يوماً ربما هو «الأقسى» في حياتها. «لا وجع يشبه أن تُجبر على الخروج من بيتك»، تقول الحاجة أم عمران، وهي نازحة من مدينة بيت لاهيا، وتسكن إحدى الخيام في ملعب اليرموك وسط مدينة غزة. وتتابع، في حديث إلى «الأخبار»: «شفنا الموت بكل الألوان، الليلة إلي عشناها تحت المطر والبرد، وخارج البيت، هذه أصعب من كل موت، اليوم بس فهمت إنو الذي قضى تحت سقف بيته، شاف أحلى خاتمة».


كثف جيش العدو قصفه المدفعي بالتزامن مع المنخفض الجوي (أ ف ب)

في مخيم اليرموك، رفض الآلاف من النازحين الذين غافلوا الموت طوال عام وشهر كامل، إخلاء منازلهم إلى جنوب القطاع، وتحمّلوا ستة أشهر من القصف الجوي والتوغل البري الذي تركّز في مناطقهم، وعايشوا المجاعة شهوراً طويلة، إلى حدّ أكل حشائش الأرض وجمع مياه المطر للشرب. إلا أنهم بعدما تجاوزوا كل تلك الأهوال كي لا يتركوا منازلهم، انتهى بهم الحال مطرودين في العراء. ويقول أبو فادي المصري، وهو أحد النازحين من مدينة بيت حانون أقصى شمال القطاع: «أنا آخر واحد طلعت من البلد، بعد ما حرقوا مركز الإيواء وإحنا بداخله، ولاحقتنا طائرة (الكواد كابتر) بالرصاص حتى وصلنا إلى طريق الإخلاء، إحنا فضلنا الموت 100 مرة على إنو نعيش معاناة النزوح، ورغم هيك رح نرجع بعون الله، وما رح نترك شمال القطاع».

على أن المطر ينجح دائماً في التسلل إلى خيام النازحين البسيطة، مبلّلاً أفرشتهم ومغرقاً الأطفال النيام. وحتى عند توقفه، لا ينال الأهالي ولو قسطاً قصيراً من الراحة، بسبب القصف المستمر، ولا سيما أنّ جيش العدو كثّف قصفه المدفعي بالتزامن مع المنخفض الجوي، لتعويض غياب طائرات الاستطلاع و«الكواد كابتر» عن الأجواء. وشهدت مناطق الفالوجا وجباليا البلد وبيت الصفطاوي والتوام، حزاماً نارياً من القذائف المدفعية استمر طوال فترة هطول الأمطار.

أما في المناطق المحاصرة، فقد عاود جيش العدو استهداف «مستشفى كمال عدوان» للمرة الثامنة على التوالي، متسبّباً بإصابة الدكتور حسام أبو صفية، مدير المستشفى، بجروح متوسطة، فضلاً عن إصابة 12 ممرضاً وطبيباً. كما كرّرت قوات الاحتلال، للمرة الثانية، قصفها لمحطة الأوكسيجين ومولدات الكهرباء.

على الضفة المقابلة، نفّذت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة عدداً من المهمات القتالية في مدينة رفح جنوبي القطاع؛ إذ أعلنت «كتائب القسام» تمكّنها من الاشتباك مع



عاود جيش العدو استهداف «مستشفى كمال عدوان» للمرة الثامنة على التوالي



قوة راجلة مكوّنة من 10 جنود، في حي الجنينة، واستهداف جرافة «دي ناين» بقذيفة «الياسين 105»، جنباً إلى جنب استهداف قوة خاصة تحصّنت في إحدى الشقق السكنية بقذيفة «تي بي جي». أما في شمال القطاع، فقد أعلنت «القسام» قصف مراكز قيادة العدو في حي التوام بقذائف «الهاون»، فيما أعلنت «سرايا القدس» استهداف حاجز نتساريم بـ«صواريخ 107». وبدورها، أكّدت «ألوية الناصر صلاح الدين» استهداف مرابض مدفعية الاحتلال في موقع فجة العسكري بقذائف «الهاون».

إسرائيل تُهلك الحرث والتربة
الإبادة... بيئية أيضاً

دير البلح - عبدالله يونس

على مدار 13 شهراً من القصف المستمر، أسقط جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة أكثر من 85 ألف طن من القنابل، وهي كمية تعادل أكثر من خمسة أضعاف قوة قنبلة هيروشيما التي أُلقيت على اليابان عام 1945. وتسبّب هذا القصف في تدمير واسع للبنية التحتية، وأحدث تلوّثاً خطيراً في التربة الزراعية في القطاع، بشكل يهدد بإعاقة الزراعة لعقود طويلة قادمة، وفقاً لبيان صادر عن «سلطة جودة البيئة الفلسطينية».

وفي هذا السياق، يؤكد الباحث البيئي والمسؤول في الجهة المشار إليها، مصطفى إبراهيم، أن التلوّث الكبير في التربة، والناجم عن المواد الكيميائية السامة «يهدد الأمن الغذائي لعقود قادمة»، مشيراً، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن استهداف البيئة الفلسطينية «يأتي ضمن سياسة ممنهجة تسعى لزيادة معاناة الأجيال الحالية والمستقبلية في غزة».

ولم تقتصر أضرار الانفجارات على انتشار مواد سامة وحطام في التربة، وفقاً لإبراهيم، بل امتدّت إلى الهواء أيضاً، ما جعل هذه الملوّثات جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للسكان الذين يتعرضون لها من دون أي وسائل حماية. ويصف إبراهيم تداعيات التلوث على الصحة العامة، بالخطيرة، وسط ما نجم عنها من معاناة في صفوف السكان، وخصوصاً الأطفال وكبار السن، ومن مشاكل تنفسية وهضمية وجلدية، محذّراً من أن من شأن هذه الملوّثات، على المدى البعيد، أن «تزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض السرطانية». وبحسب إبراهيم، فإن تأثير القصف طاول أيضاً الزراعة الحيوانية، حيث دمّرت الهجمات مزارع الأبقار والأغنام، بالإضافة إلى مزارع الطيور مثل الدواجن، ومزارع الأسماك التي تضررت بالقصف أو بفعل انقطاع الكهرباء. كما أسفر القصف عن تدمير كبير في التنوع البيولوجي المحلي، حيث تمّ استهداف المساحات الخضراء والقضاء على مساحات واسعة من الغطاء النباتي، ما أثّر سلباً على الحياة البرية، وتسبب في انقراض أنواع من الكائنات الحية التي كانت جزءاً من النظام البيئي في غزة.

وهنا، يذكر إبراهيم أن حوالي 48% من الأشجار في قطاع غزة، بما في ذلك الأشجار المعمّرة مثل النخيل والجميز والتوت والكينا والسرو، تعرّضت للتجريف، لافتاً إلى أن تلك الأشجار كانت تؤدّي دوراً حيوياً في منع انجراف التربة والحد من تقلبات المناخ. ويضيف أن استهدافها أضرّ بشدة بجودة الهواء والتنوع البيولوجي، لافتاً إلى أن سكان شمال غزة لجأوا إلى قطع ما تبقّى من الأشجار للحصول على الحطب بسبب منع إسرائيل دخول غاز الطهو بشكل كامل. كما يبيّن إبراهيم أن تدمير الغطاء النباتي أدّى إلى تدهور النظام البيئي المحلي الذي يضم ما بين 150 و200 نوع من الطيور، متحدّثاً عن نفوق أعداد كبيرة منها، أو هجرتها، بسبب تدمير بيئتها الطبيعية.

علاوةً على ذلك، أدى القصف الإسرائيلي إلى انبعاث كميات هائلة من الغازات الكربونية والملوّثات، ما أسهم في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وزيادة آثار التغير المناخي في غزة والدول المجاورة. وفي هذا الإطار، كشفت دراسة حديثة أجراها فريق دولي من الباحثين ونشرتها جامعة «كوين ماري البريطانية»، عن الأثر البيئي الكبير للحرب الإسرائيلية على القطاع. وأظهرت الدراسة أن الانبعاثات الناتجة من الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، خلال الـ120 يوماً الأولى من الحرب، والتي امتدت من تشرين الأول 2023 إلى شباط 2024، تجاوزت الانبعاثات السنوية الصادرة عن 26 دولة. ولم يتوقف التأثير البيئي عند الحد المذكور، إذ توقّعت الدراسة أن تتجاوز الانبعاثات الناجمة عن إعادة إعمار غزة الانبعاثات السنوية لأكثر من 135 دولة، ما يعكس حجم التحديات البيئية والاقتصادية المرتبطة بعملية إعادة البناء.

وإلى جانب الأضرار البيئية، تعرضت الأراضي الزراعية لعملية تدمير ممنهج تهدد الأمن الغذائي حتى بعد انتهاء الحرب، علماً أن الأراضي الزراعية في القطاع كانت تشكّل قبل الحرب نحو 41% من مساحته (151 كيلومتراً مربعاً من أصل 365 كيلومتراً مربعاً) وتُعد مورداً حيوياً للاقتصاد المحلي. وفي عام 2022، كان القطاع الزراعي يساهم بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقرير صادر عن «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني». إلا أن النسبة المشار إليها تراجعت بشدة نتيجة الاستهداف المنهجي للزراعة خلال الحرب. وأظهرت بيانات حديثة صادرة عن «مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية» (يونوسات) و«منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة» (فاو)، صدرت في حزيران الماضي، أن أكثر من نصف الأراضي الزراعية في غزة، وتحديداً 57% من الحقول المخصّصة للمحاصيل الدائمة والأراضي الصالحة للزراعة، شهدت تدهوراً كبيراً في إنتاجيتها وصحة تربتها، ما يمثل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي في القطاع.

وفي تقرير نُشر في الشهر نفسه، أفاد «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان» بأن إسرائيل استولت على أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية في غزة، من خلال ضم هذه الأراضي إلى ما يُعرف بـ«المنطقة العازلة» أو تدميرها بشكل مباشر. وقد أدّى هذا الأمر، بحسب «المرصد»، إلى انهيار كبير في الإمدادات الغذائية المحلية، وسط حرمان سكان القطاع من الغذاء والمساعدات الإنسانية، ما فاقم الأزمة الغذائية، واعتُبر شكلاً من أشكال التجويع المتعمّد، الذي يرقى إلى جريمة إبادة جماعية.

من جهته، يؤكد نزار الوحيدي، المدير العام لـ«دائرة التربة والري في وزارة الزراعة» في غزة، أن الحرب الجارية تسببت في تغيرات مناخية حادّة أثّرت بشكل مباشر على القطاع الزراعي، موضحاً، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «ارتفاع درجات الحرارة نتيجة للعدوان الإسرائيلي يزيد من معدلات تبخر المياه، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرطوبة في التربة، وإلحاق أضرار كبيرة بالمحاصيل الزراعية ويجعلها أكثر عرضة للجفاف». ويشير إلى أن جيش الاحتلال استهدف بشكل ممنهج قطاع المياه، الذي يُعد من المكوّنات الأساسية للحياة والبيئة، ما أدّى إلى انخفاض كميات المياه المتاحة للسكان بنسبة تصل إلى 70%. وبسبب ذلك، تقلّصت حصة الفرد اليومية من المياه إلى «ما لا يزيد عن 8 ليترات فقط، وهي كمية لا تفي بالحد الأدنى للاحتياجات الأساسية، فضلاً عن استخدامها في الري الزراعي»، بحسب الوحيدي.

وإذ يوضح أن هذا النقص الحاد في



أدّى القصف الإسرائيلي إلى انبعاث كميات هائلة من الغازات الكربونية والملوّثات



المياه يشكل تهديداً خطيراً على أي جهود مستقبلية تهدف إلى إعادة إحياء القطاع الزراعي، فهو يرى أنه «في ظل هذه الظروف، يصبح من شبه المستحيل استعادة القدرة الزراعية للسكان، خاصة أن المزارعين يواجهون بالفعل صعوبات هائلة بسبب القصف المستمر والحصار المفروض على القطاع». لذا، يعتبر الوحيدي أن البيئة الفلسطينية في غزة «بحاجة ماسة إلى تدخل دولي عاجل، والتوصل إلى حلول بيئية مستدامة لمعالجة التلوث في التربة وتوفير المياه الكافية لإعادة تأهيل القطاع الزراعي»، داعياً إلى تطبيق القوانين الدولية التي تجرّم استخدام البيئة كسلاح في النزاعات المسلحة.

طوفان الأقصى

إطلاق يد المستوطنين وتصعيد الاعتداءات

إسرائيل تمهّد لحسم «حرب الضفة»

رام الله - **أحمد العبد**

يبدو أن المشهد اليومي في الضفة الغربية بات أقرب إلى عملية مراكمة وتسجيل للنقاط، بما يصبّ في مصلحة إستراتيجية تشديد القبضة الإسرائيلية على الضفة، وصولاً إلى ضمها وإعلان «السيادة الإسرائيلية» عليها. وتتجلى تلك العملية في اقتحامات جيش الاحتلال للمدن والقرى والبلدات، وإقامة مئات الحواجز والبوابات العسكرية على مداخل المدن، وتحويلها إلى كانتونات معزولة بات الفلسطيني بحاجة إلى ساعات عدة حتى يتجاوزها. ويُضاف إلى ذلك، إطلاق العنان للمشروع الاستيطاني بتجلياته كافة، من مشاريع استيطانية إلى مصادرة الأراضي وإقامة البؤر العشوائية،

طرأ عاملان متغيران سيلقيان بظلالهما على الوضع في الضفة

مروراً بالسماح للمستوطنين بارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين بغية تهجيرهم.

وتتخذ تلك الاعتداءات، منذ مدة، منحى تصاعدياً، بات ينذر بما يشبه الانفجار. إذ تتزايد اعتداءات المستوطنين على منازل الفلسطينيين في منطقة تل الرميدة وسط مدينة الخليل جنوبي الضفة، توازياً مع اقتحاماتهم المستمرة للمقبرة الإسلامية في شارع الشهداء. وفي الوقت نفسه، تستمر قوات الاحتلال في إغلاق الحرم الإبراهيمي والمناطق المحيطة به في المدينة لليوم الثاني على التوالي، لتأمين اقتحامات المستوطنين. وينسحب ما تقدّم على عشرات القرى والبلدات في الضفة، والتي تحوّل ليلها إلى جحيم بفعل الاقتحامات الإسرائيلية التي يتصدى لها المقاومون. إذ شهد مخيم بلاطة في نابلس، مثلاً، اقتحاماً واسعاً، تخللته اشتباكات مسلحة تصدى فيها مقاومون للقوات المقتحمة. كما اقتحمت قوة من جيش الاحتلال مدينة الخليل جنوب الضفة، وجابت شوارعها وأوقفت مركبات الفلسطينيين فيها ودقّقت في بطاقاتهم، في وقت سُجل فيه هجوم للمستوطنين على منازل في بلدة بيت فوريك في مدينة نابلس.

وفي نظرة إلى الأسبوع المنصرم، يتبين أن قوات الاحتلال شنت عمليات عسكرية واسعة في مناطق عدة في الضفة، أبرزها في جنين وطولكرم، قامت فيها بتدمير واسع للبنية التحتية - التي كان جرى ترميم بعضها في وقت سابق -، وتنفيذ عمليات إعدام وقتل، استشهد على إثرها نحو 10 شبان فلسطينيين، 8 منهم من محافظة جنين واثنان من مدينة نابلس. كذلك، طرأ، في الأيام الماضية، عاملان متغيران سيلقيان بظلالهما على الوضع في الضفة في المدة المقبلة؛ أولهما إصدار وزير أمن العدو، يسرائيل كاتس، قراراً بوقف الاعتقالات الإدارية ضد المستوطنين الذين يرتكبون جرائم ضد الفلسطينيين. ورغم أن هؤلاء يحظون أصلاً بحماية كبيرة، سياسية وقانونية وعسكرية، لتنفيذ تلك الاعتداءات، إلا أن بعض الجهات التي تراعي الضغوط الدولية في هذا الإطار، انتقدت القرار الجديد. وذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية أن أعضاء في «الكنيست» طالبوا بإلغاء أوامر اعتقال إدارية يخضع لها 8 مستوطنين، حتى مطلع الشهر الحالي، فيما رأت مصادر قضائية أن قرار كاتس يمنح «رخصة بالقتل لشبيبة التلال، ويقيّد أيدي الشاباك في التعامل مع جهات يهودية»، وأن من شأن ذلك القرار أن «يدفع منظمات سرية إلى الاعتداء على العرب وإشعال المنطقة». ومن جهته، رأى عضو «الكنيست»، غادي آيزنكوت، قرار كاتس «خطأ شديداً وخطيراً، وخطوة أخرى نحو تصعيد خطير في الضفة الغربية وسندفع ثمنه».

وفي المقابل، حظي القرار بترحيب واسع من قِبل قادة المستوطنين، والذين وصفوه بأنه «بشرى عظيمة ومهمة». ورأى وزيرا المالية و«الأمن القومي»، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، أن القرار «ألغى تمييزاً منذ سنوات طويلة ضد مستوطني يهودا والسامرة (الضفة). وكاتس وضع نهاية للظلم الذي في إطاره كان المستوطنون مواطنين من الدرجة الثانية، ومورست ضدهم وسائل متشددة وغير ديموقراطية داست على حقوقهم، وهي وسائل لا تمارس ضد أي مجموعة سكانية أخرى في دولة إسرائيل، باستثناء مخربين وأعداء خطيرين».

وعلى أي حال، يدرك الفلسطينيون أن الإجراء الذي كانت تتخذه سلطات الاحتلال بحق بعض المستوطنين القلائل، هو إجراء شكلي لم يؤثر في طبيعة اعتداءاتهم وكثافتها، وهو ما تدلّ عليه مشاركة المئات منهم في الهجوم على قرى من مثل المغير وحوارة وترمسعيا وبرقة، وإحراق عشرات المنازل والمركبات، من دون اعتقال أي منهم. كما أن الاعتقالات التي تُنفذ ضد هؤلاء وقادتهم الذين يمولونهم ويحرضونهم ويسلحونهم، لم تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. ومع ذلك، فقد منح القرار الجديد عصابات المستوطنين ضوءاً أخضر وتسهيلات لارتكاب مزيد من الجرائم بحق الفلسطينيين، كونه بمنزلة تشريع لقتل الأخيرين، وخصوصاً مع تعزيز عمليات تسليح المستوطنين.

أما التطور الآخر، فهو ردّ فعل اليمين الفاشي على إصدار «المحكمة الجنائية الدولية»، الخميس الماضي، مذكرتَي اعتقال بحق رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه السابق، يوآف غالانت. إذ دعا بن غفير، مثلاً، إلى الرد على مذكرات الاعتقال بـ«تطبيق السيادة على كل أراضي يهودا والسامرة»، في إشارة إلى ضم الضفة الغربية، و«الاستيطان في جميع مناطق البلاد، وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية» التي وصفها بـ«سلطة الإرهاب»، مطالباً بـ«فرض عقوبات عليها».

وفي ضوء ما تقدّم، يبدو أن إسرائيل حسمت مسألة ضم الضفة والسيطرة عليها. والواقع أن قرارها هذا ليس وليد اليوم فقط، بل متَخذ منذ احتلال الضفة، إذ عمل الاحتلال على الضم التدريجي في كل الظروف. وعلى غرار توظيفها اتفاق «أوسلو» وعملية «السلام» والمفاوضات، وإدانة الأمم المتحدة للاستيطان، من أجل ذلك، فإن إسرائيل اليوم توظف حربها على غزة والمناخ الدولي، وحتى الرد على القرارات الدولية والأممية، ومنها قرار «الجنائية الدولية»، في السياق نفسه.

تتزايد اعتداءات المستوطنين على منازل الفلسطينيين في منطقة تل الرميدة وسط مدينة الخليل (أ ف ب)



مقتل حاخام في قلب الإمارات

«قِبلة الصهاينة» لم تعد آمنة

أحمد العبد

عادت إسرائيل إلى التلويح بسردية «معاداة السامية» أمام العالم، كعادتها أمام كل استحقاق تواجهه، وهذه المرة رداً على قرار «المحكمة الجنائية الدولية» إصدار مذكرات اعتقال بحق كل من رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ووزير حربه السابق يوآف غالانت، إضافة إلى مقتل الحاخام تسفي كوغن في الإمارات. وفور عثور السلطات الإماراتية على جثمان الأخير، بدأت تعليقات قادة الاحتلال تصدر تباعاً، وكان أوّلها من الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، الذي وصف مقتل الحاخام بأنه «هجوم بغيض معادٍ للسامية»، مضيفاً أنّ «هذا الهجوم المروع هو تذكير بوحشية أعداء الشعب اليهودي. لكن مثل هذه الأفعال لن تردعنا عن الاستمرار في بناء مجتمعات يهودية مزدهرة في الإمارات أو أي مكان آخر، بالاستناد إلى الالتزام والعمل الدؤوب لمبعوثي حركة (حباد) في جميع أنحاء العالم»، علماً أنّ كوغن، وإضافة إلى كونه عضواً في لواء «جفعاتي»، الذي ارتكب جرائم حرب ومجازر في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعدّ أيضاً ممثلاً لجمعية «حباد» الاستيطانية اليمينية، والتي تدعو إلى قتل الفلسطينيين وتهجيرهم والسيطرة على أراضيهم.

ومن جهته، وصف وزير جيش الاحتلال، يسرائيل كاتس، مقتل كوغن بأنه «جريمة إرهابية جبانة ومعادية للسامية»، مضيفاً أنّ «دولة إسرائيل لن تهدأ حتى يُحاسَب المسؤولون عن هذا العمل الشنيع على أفعالهم»، بينما وصف رئيس المعارضة يائير لابيد، بدوره، الحادث بـ«الإرهابي والمعادي للسامية»، مؤكداً أنّ «الدولتين سوف تتعاونان في التحقيق في جريمة القتل وتقديم المجرمين إلى العدالة». كما نعى رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، الحاخام، الذي «قُتل بوحشية في الإمارات»، كما قال.

وألقت عملية القتل الأخيرة بظلالها على المؤسسة الأمنية الإسرائيلية برمتها، ولا سيّما أنّها تأتي في خضمّ الإنذارات الكثيرة من استهدافات محتملة للإسرائيليين حول العالم، وهو ما دفع بـ«هيئة الأمن القومي» الإسرائيلية إلى تشديد تحذيراتها من السفر إلى الإمارات، وإصدار توصية بتجنب السفر غير الضروري إليها، بسبب «التهديدات الإرهابية» المستمرة ضد الإسرائيليين واليهود في المنطقة. كذلك، أوصت الهيئة الإسرائيليين بـ«تجنب الأماكن التي يرتادها الإسرائيليون واليهود، والامتناع عن التواجد في المؤسسات التجارية، وأماكن التجمع، والمرافق الترفيهية التي يُعرف عنها ارتباطها بالجالية الإسرائيلية أو اليهودية، وزيادة اليقظة في الأماكن العامة مثل المطاعم والفنادق والحانات»، إضافة إلى تجنّب إظهار الرموز الإسرائيلية في الأماكن العامة، والتعاون مع السلطات المحلية والامتثال لتعليماتها، والإبلاغ فوراً عن أي «نشاط مشبوه». وتشمل التوصيات، أيضاً، تجنّب نشر تفاصيل السفر على وسائل التواصل الاجتماعي، والامتناع عن نشر الصور أو مواقع الزيارة قبل الرحلة أو أثناءها، وتقليل التنقل داخل الدولة والبقاء في المناطق الآمنة. وللمفارقة، كانت سلطات الاحتلال قد أصدرت، في أيلول، قائمة بـ15 دولة حذرت

أصدرت إسرائيل توصيات بتجنّب السفر إلى الإمارات بسبب «التهديدات الإرهابية» المستمرة في المنطقة

المستوطنين من السفر إليها بناء على تقييمات أمنية، وعلى ضوء المخاطر المتزايدة الناجمة عن تبادل المعلومات على الشبكات الاجتماعية وزيادة التهديدات المسلحة. وفي حين ضمت القائمة شبه جزيرة سيناء المصرية، ومصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية والأردن وإيران وتركيا، فإنّ الإمارات لم تكن من بين الدّول المدرجة عليها.

وفي ما يتعلق بخلفيات العملية، زعمت مصادر أمنية إسرائيلية، السبت، أنّ المعلومات المتوافرة تشير إلى احتمال تورّط «خلية أوزبكية، تعمل بتوجيه من إيران»، في حادثة اختفاء كوغن، مشيرةً إلى أنّ أجهزة الاستخبارات والأمن الإسرائيلية، بما في ذلك «الموساد»، تحقق في العملية. وذكرت وسائل إعلام عبرية أن التقديرات في تل أبيب ترجح أن كوغن «قُتل بعد أن اختطفته جهات إرهابية»، كانت تتعقبه في الفترة الماضية، بـ«توجيه من إيران». وعلى أي حال، فإن عملية القتل الأخيرة توجّه ضربة كبيرة إلى العلاقات «المتسارعة والكبيرة» بين إسرائيل والإمارات، علماً أنّ الأخيرة كانت قد تحولت، في أعقاب حرب الإبادة على غزة، إلى «قِبلة» لعشرات الآلاف من المستوطنين وجنود الاحتلال.

تعميق التطبيع في عزّ الإبادة

البحرين تقمع مناصري فلسطين ولبنان

سناء أحمد إبراهيم

منذ انطلاق معركة «طوفان الأقصى»، لا يوفّر النظام البحريني جهداً في محاصرة الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني، وأخيراً اللبناني، عقب توسّع المعركة لتشمل لبنان. وفي آخر حلقات مسلسل التضييق والقمع ذاك، حاصرت الشرطة البحرينية، في الـ25 من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، أكبر صلاة جمعة في البلاد، تُقام في جامع الإمام الصادق في الدراز غربي المنامة، وذلك على خلفية المواقف المناهضة للعدوان الإسرائيلي والدعم الأميركي له، والتي تطلق خلالها، سواءً عبر هتافات المصلين، أم خطبة الجمعة، أم الحراك الذي تحتضنه المنطقة بشكل أسبوعي عقب الصلاة.

وفيما لا يزال هذا الحصار مستمراً حتى الآن، طالب أكثر من 300 رجل دين في البلاد، في بيان في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت، باسترداد صلاة الجمعة، «لأنّه لا يمكن القبول بأيّ حال من الأحوال بتوقيفها بكل شرائطها وحيثياتها الشرعية أو مضايقتها، ونرى أن ذلك يمثل مصادرة للحرية الدينية، ويتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية». وفي الإطار نفسه، يضع رئيس المكتب السياسي في «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» في البحرين، إبراهيم العرادي، التضييق الرسمي على منبر الجمعة في سياق «خدمة مسار التطبيع مع العدو الصهيوني». ويوضح العرادي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «هناك رابطاً كبيراً بين استهداف صلاة الجمعة وبخاصة منبر الدراز كونه يحتضن أكبر صلاة مركزية للطائفة الشيعية، وبين التمسك بالتطبيع وخدمة الاحتلال، لأن الصلاة منطلق لرفض التطبيع من داخل الجامع، وبعدها تخرج في كل جمعة مسيرة ترفض التطبيع، وهذا المشهد لا يريده حكام آل خليفة». ويتابع: «هم لا يريدون أي مظهر مناهض للتطبيع، ويحاولون إرضاء الأميركيين بأي شكل، خاصة بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية (وهو الذي كان عرّاب اتفاقيات آبراهام التي انخرطت فيها البحرين قبل أعوام)».

وإلى جانب ما تَقدّم، يأتي اعتقال المتضامنين أو المعربين عن آرائهم في دعم أهالي غزة ورفض الإبادة الجماعية المرتكَبة بحقهم. وفي هذا السياق، وثقّت جمعية «الوفاق الوطني الإسلامية»، في تقرير في أكتوبر الماضي، ما يقرب من الـ350 انتهاكاً، بينها نحو 200 ما بين حالات اعتقال تعسفي واستدعاءات؛ إذ اعتُقل 106 مواطنين واستُدعي 92 آخرون على خلفية المشاركة في تظاهرات سلمية أو كتابة منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي أو غير ذلك من أشكال التضامن مع فلسطين ولبنان. ولم يميز الاستدعاء والاعتقال بين مواطنين عاديين أو نشطاء أو رجال دين أو حتى أطفال، علماً أنه طال من هؤلاء الأخيرين ستة، من بينهم الطفل محمد الصولة (17 سنة) الذي حُكم عليه بالسجن لمدّة 6 أشهر على خلفية المشاركة في تظاهرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني. وبالتوازي مع ذلك، يستمرّ، للمفارقة، معدّل التبادل التجاري بين الجانبين في الارتفاع؛ إذ احتلت السلطات البحرينية المرتبة الثانية في مؤشر التطبيع الصادر عن «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق». وبحسب المركز، يتألّف هذا المؤشّر من ثمانية أقسام، سبعة منها تتعلّق بالتطبيع في مجالات مختلفة (التطبيع الاقتصادي والتجاري، التطبيع الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، التطبيع الأمني والعسكري، التطبيع السياسي، التطبيع التربوي والثقافي، التطبيع الرياضي والعلمي والتكنولوجي، إضافة إلى التطبيع السياحي)، والثامن يتعلّق باتفاقيات التطبيع الشاملة. وإذ حصلت البحرين على 7,5 من أصل 10 من معدل المؤشر، فقد تَبيّن أنها تنشط في 46 مجالاً، 22 منها على المستوى الاقتصادي، و14 في الجانب الدبلوماسي، و10 على الصعيد الأمني والعسكري. وفي الإطار نفسه، يكشف معهد «أبحاث اتفاقات إبراهيم» عن ارتفاع معدل التبادل التجاري بين تل أبيب والمنامة بنسبة 988 في المئة، وذلك في دراسة حول حجم التبادل بين إسرائيل وعدد من الدول العربية المطبّعة، في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي. وبحسب الدراسة، فقد توزعت نسب الارتفاع على النحو الآتي: 53 في المئة مع المغرب، 4% مع الإمارات، و51% مع مصر.

احتلت السلطات البحرينية المرتبة الثانية في مؤشر التطبيع

وعلى المستوى الدبلوماسي، لم يكلّف ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، نفسه عناء حضور «قمة الرياض العربية والإسلامية» غير العادية، والتي انعقدت أخيراً، بالرغم من أن بلاده تترأس الجامعة العربية في دورتها الـ33. لا بل لم يوفد حتى إلى القمة، التي خُصصت لبحث الموقفين العربي والإسلامي من العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، ولي عهده، سلمان بن حمد، بل اكتفى بإرسال نائب رئيس الحكومة، خالد بن عبد الله، ممثلاً عنه، في وقت كان فيه هو وابنه وأفراد عائلته في بريطانيا، لعقد لقاءات مع الملك تشارلز، في زيارة أثارت انتقادات كثيرة من جانب معارضين بحرينيين.



اعتُقل 106 مواطنين واستُدعي 92 آخرون على خلفية تضامنهم مع فلسطين ولبنان (أ ف ب)

هجوم على السفارة الإسرائيلية في عمّان

النظام يواصل تطمين العدوّ

عمّان - **الأخبار**

اخترق صوت الرصاص هدوء فجر عمّان، الأحد، تزامناً مع وقوع هجوم على مقر السفارة الإسرائيلية، وصفته السلطات الأردنية بـ«الإرهابي»، مشيرةً إلى أنّه استهدف رجال الأمن في منطقة الرابية، قرب السفارة. وعلى الرغم من أنّ الأخيرة مغلقة منذ تشرين الأول من العام الماضي، إلا أنّها تشهد حضوراً أمنياً كثيفاً، بعدما تحوّل محيطها إلى ساحة تظاهرات شبه يومية، منددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة. وأعلن الأمن العام الأردني، في وقت لاحق، مقتل منفذ الهجوم بعدما تحركت قوة أمنية إلى موقع العملية، التي تسببت بإصابة ثلاثة من أفراد الأمن. وخلال مطاردته ومحاولة حصاره، حاول الرجل إطلاق النار على قوات الأمن، قبل أن يُطلق العناصر النار عليه ويقتلوه. وفي أعقاب الحادثة، فرضت الشرطة الأردنية طوقاً أمنياً في محيط السفارة، فيما ذكر شاهدان، في حديث إلى وكالة «رويترز»، أن سيارات الشرطة والإسعاف هرعت إلى حي الرابية، مقرّ السفارة الإسرائيلية وسفارات أخرى، والذي يحظى بحراسة أمنية مشددة.

وتعقيباً على الحادثة، سارعت السلطات الأردنية إلى إدانة الهجوم ومنفّذه، زاعمةً أنّ سجلّه «مليء» بالانتهاكات. وقال الناطق الإعلامي باسم الحكومة ووزير الاتصال، محمد المومني، إن حادثة إطلاق النار الأخيرة «تعدّ اعتداءً إرهابياً على قوات الأمن العام التي تقوم بواجبها»، مضيفاً أنّ «المساس بأمن الوطن والاعتداء على رجال الأمن سيقابل بحزم». ووصف المومني منفذ العملية بـ«الخارج عن القانون، وأحد أصحاب السجلّات الإجرامية والاتجار بالمخدرات»، مدّعياً أنّ «قوة الأردن واستقراره هما الأساس الصلب لإسناد قضايا الأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية»، في مواقف انسحبت أيضاً على رئيس الحكومة، جعفر حسّان.

على أنّ العملية المشار إليها ليست الأولى من نوعها في الأردن، حيث يتزايد الغضب الشعبي باستمرار من الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في غزة والضفة الغربية ولبنان. ففي أيلول الماضي، نفّذ ماهر الجازي، وهو عسكري أردني متقاعد يعمل سائق شاحنة، عملية بطولية، بعدما أطلق النار على أمن المعابر الإسرائيلي، أثناء عبوره بشاحنته من معبر «اللنبي»، وقتل ثلاثة منهم، قبل أن يستشهد برصاص قوات الاحتلال. وبعد شهر من الحادثة، تسلل عامر قواس ورفيقه حسام أبو غزالة، في 18 تشرين الأول، إلى الحدود الأردنية، واشتبكا مع القوات الإسرائيلية قرب منطقة البحر الميت، ونجحا في إصابة جنديين، ثمّ استشهدا برصاص جيش العدو. وتزامناً مع ذلك، يشهد محيط السفارة الإسرائيلية ومناطق في وسط البلاد ومحافظات عدة تظاهرات مستمرة داعمة لفلسطين.

وأخيراً، أعلن عشرات الشبان والشابات الأردنيين إضراباً مفتوحاً عن الطعام، في إطار حملة عالمية باسم «ألق عصاك»، تُطالب بكسر الحصار المفروض على شمال قطاع غزة، وإدخال المساعدات، وصدّ مخطط تهجير السكان منه. واستلهمت الحملة اسمها من «روح المقاومة التي

أعلن عشرات الشبان والشابات الأردنيين إضراباً مفتوحاً عن الطعام للمطالبة بإنهاء حصار غزة

عبّر عنها الفلسطينيون، وخاصة المشهد الذي يظهر فيه قائد حركة (حماس)، يحيى السنوار»، وهو يرمي الطائرة الإسرائيلية المسيّرة بعصاه رغم إصابته، في موقف يعكس «الصمود والتحدي حتى الرمق الأخير». وأفاد «المركز الوطني لحقوق الإنسان» بأنه تم التواصل مع رئيس الوزراء الأردني، وإيصال مطالب الشبان المضربين، مشيراً إلى أن دور المركز ليس تنفيذياً، وبالتالي لا يمكنه «متابعة عملية تأمين مكان مناسب أو رعاية صحية للمضربين».



فرضت الشرطة الأردنية، في أعقاب الحادثة، طوقاً أمنياً في محيط السفارة (أ ف ب)

طوفان الأقصى

نقص العديد وتخلّف الاقتصاد

حروب نتنياهو «الأبدية» ترهق إسرائيل

خضر خروبي

على وقع تزايد الضغوط على رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، من كل حدب وصوب، بسبب إصراره على إكمال مسلسل الحروب التي بدأها في غزة ولبنان، يجد الرجل نفسه معنياً باستحقاقات حرجة في الأمد المنظور، سواء على الصعيد الداخلي حيث يحاول، عبر فريقه القانوني، تبرير تهربه من حضور الجلسة المقررة مطلع الشهر المقبل أمام «محكمة القدس»، للإدلاء بشهادته في قضايا فساد تطاوله، بينها الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال، أو على الصعيد الخارجي، حيث تشكل التبعات المحتملة لقرار صدور مذكرة توقيف بحقه أحد أبرز هواجسه على المستوى الدولي.

ثمّة أعباء جسيمة باتت ترتّبها حربا غزة ولبنان على الجيش الإسرائيلي

نتنياهو بين حساباته الخاصة ورؤى الجنرالات

وفي سياق تظهير إحدى أهم المعضلات التي تواجهها «إسرائيل نتنياهو»، استعرضت مجلة «ذي إيكونوميست» حقيقة الخلافات بين رئيس حكومة الاحتلال وقادة الجيش الإسرائيلي، سواء في ما يخصّ حربَي غزة ولبنان، أو التصعيد مع إيران، موضحة أنّه «لو كان الأمر بيد الجنرالات الإسرائيليين، لكان من الممكن أن تنتهي الحروب الثلاث التي خاضتها إسرائيل خلال الأشهر الماضية بحلول نهاية العام». وتشرح المجلة البريطانية أن تقديرات الجنرالات تستند إلى اقتناعهم بأن «معظم أهداف إسرائيل قد تحققت»، ومن أبرزها «استعادة قوة الردع الإسرائيلية، التي شوّهها الهجوم المفاجئ لحركة حماس في السابع من تشرين الأول من العام 2023»، إضافة إلى «تفكيك البنية العسكرية لحماس» في غزة، و«إجبار حزب الله على التراجع عن الحدود» مع لبنان، وأنّه «لا يمكن تحقيق تحرير الأسرى الإسرائيليين وضمان عدم عودة حزب الله إلى الحدود إلا من خلال اتفاقات وقف إطلاق النار».



تشكل التبعات المحتملة لقرار صدور مذكرة توقيف بحق نتنياهو أحد أبرز هواجسه على المستوى الدولي (أ ف ب)

وبحسب المجلة، فإن «هؤلاء الجنرالات لا يتورّعون، خلف الكواليس، عن إبداء امتعاضهم من أن موقف نتنياهو يعني الانخراط في حرب أبدية على جبهتين، ويعزّز من فرص التعرّض للمزيد من عمليات إطلاق الصواريخ من جانب إيران»، مشيرين إلى تبعات الحرب على أطراف الصراع كافة، ذلك أنّ «حماس» و«حزب الله» «لن يرغبا في المخاطرة باستجرار المزيد من الهجمات على غزة ولبنان لعقد قادم من الآن»، فيما إسرائيل نفسها باتت «تحتاج إلى الشروع في جهود إعادة البناء أيضاً». ووفق تقديرهم، فإنّه «لا يوجد سوى احتمال ضئيل لتحقيق» اختراق على صعيد التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق نار، وهو ما يرجع إلى «مماطلة» نتنياهو، وإصراره على تحقيق ما يسميه «النصر المطلق»، والذي يشمل عدم انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل من غزة، وخاصة من محورَي فيلادلفيا ونتساريم، والاحتفاظ بالحق في ضرب «حزب الله» أنّى شاءت تل أبيب. وتنقل المجلة عن أحد الجنرالات الإسرائيليين قوله إنّ «الجنود يخوضون الحروب، فيما يقرر الساسة متى يكون الانتصار»، مرجّحاً أن القيادة السياسية في إسرائيل تفضّل «استمرار حروب إسرائيل في غزة ولبنان وضد إيران حتى العام المقبل».

وأوضحت «ذي إيكونوميست» أن حسابات نتنياهو «لا تقتصر على الجانب العسكري»، لافتة إلى خشيته من تهديد شركائه داخل الائتلاف اليميني الحاكم بالانسحاب من الحكومة إذا ما وافق على الانسحاب من غزة أو لبنان. ولفتت المجلة إلى أنه، وفقاً للحسابات السياسية لنتنياهو، فإنّ «إنهاء الحرب سوف يعني انطلاق انتخابات مبكرة، وبدء إجراءات محاسبته على سياسته الفاشلة والتي كانت قائمة على احتواء حماس في غزة، والتي أدت في نهاية المطاف إلى ما جرى في السابع من أكتوبر»، مستنتجة أنّ الأخير «يأمل، من خلال تأخير وقف إطلاق النار، بشراء الوقت الكافي الذي يتيح له التعافي، وتعزيز وضعيته» قبل حلول موعد الانتخابات المقبلة. يضاف إلى ما تقدّم أنّ «قِلّة من الرؤساء الأميركيين أعطوا الكثير لإسرائيل بالقدر الذي أعطاها إياه جو بايدن، لكن نتنياهو لن يسمح للأخير بأن ينسب لنفسه أيّ قدر من الفضل في إنهاء الحرب». وفي انتظار تسلّم دونالد ترامب السلطة، تفترض المجلة أن الوقت الفاصل عن ذلك «ينطوي على احتمالات إطالة أمد الحرب».

أثمان متعاظمة

على أن التعويل على الوقت ليس مجانياً؛ إذ ثمة أعباء جسيمة باتت ترتّبها حربا غزة ولبنان على الجيش الإسرائيلي، من أبرزها، وفق صحيفة «واشنطن بوست»، «العدد المتزايد من جنود الاحتياط الإسرائيليين ممّن اختاروا عدم الالتحاق بالخدمة»، وهو ما «يزيد من الضغوط على الجيش الإسرائيلي، على مستوى العديد، في خضم حرب لا تنفك تتوسع». وفي تحقيق نشرته الصحيفة الأميركية، أوردت شهادات لعدد من جنود الاحتياط الذين يخدمون في صفوف جيش الاحتلال، مشيرة إلى أنه في ضوء اعتماد الجيش الإسرائيلي تاريخياً في حروبه على عدد كبير من قوات الاحتياط، وقوات نظامية صغيرة الحجم نسبياً، لخوض ما كان يُعرف بالـ«حروب الخاطفة»، وتحوّل العدوان على غزة إلى إحدى «أطول الحروب» في تاريخ الكيان، وفي ظل استدعاء حوالي 350 ألف إسرائيلي من الاحتياط عقب عملية «طوفان الأقصى»، فإنّ «أزمة كبيرة يتشاركها نحو 80 ألف جندي احتياطي إسرائيلي ممن تركوا وظائفهم، وتعليمهم، أو يتهيّأون لذلك، بغرض الانتقال إلى الخطوط الأمامية في الحروب الطاحنة التي تخوضها إسرائيل في غزة ولبنان»، كاشفة أنّ «هناك توّجهاً لدى أعداد متزايدة من الإسرائيليين للتخلّف عن الخدمة العسكرية في صفوف الاحتياط».

كما عرّجت الصحيفة على رفض حكومة نتنياهو الموافقة على قرار يسمح بتجنيد طائفة «الحريديم»، إرضاءً لحلفائه من التيارات المتطرفة، في موازاة توجّه مقابل لدى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتمديد الخدمة الإلزامية في الجيش وزيادة الحد الأقصى لسنّ الاحتياط، معتبرة أن الأمر يحمل دلالات على وجود «نقص محتمل في عديد الجيش»، وعلى «أن الحدّ الأقصى (النفسي والبدني والاجتماعي) الذي يتحمله الجنود قد بلغ منتهاه».

وتطرقت «واشنطن بوست»، كذلك، إلى جانب إضافي من الأثمان التي بات يتكبّدها المجتمع الإسرائيلي بفعل حربَي غزة ولبنان، لافتة إلى أن «الجنود يتداولون في ما بينهم قصصاً عن حالات زواج لعناصر في الجيش يتهدّدها الطلاق، وكذلك عن أمهات يكافحن لتقليص ساعات عملهن لتلبية متطلباتهن العائلية بما يعنيه ذلك من انخفاض إنتاجيتهن في العمل، وعن رؤساء في العمل ينفد صبرهم حيال موظفيهم» ممّن طال أمد خدمتهم على الجبهات. كما استعرضت الصحيفة تردي الأوضاع الاقتصادية بفعل الحرب، مشيرة إلى أنّ «الشركات الصغيرة والناشئة أقفلت أبوابها، وخسرت رأس مالها، فيما يعكف العديد من الشركات الناجحة المحتملة على دراسة إمكانية نقل أعمالها إلى خارج» فلسطين المحتلة. وأوردت بيانات جاءت في دراسة أجراها «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية» في القدس، تظهر أن متوسط العدد الشهري الإجمالي للموظفين المتغيّبين عن أعمالهم بغرض الخدمة في صفوف الاحتياط كان لا يتجاوز 3200 في فترة ما قبل الحرب، فيما وصل الرقم بعد الحرب إلى حوالي 130 ألف عامل شهرياً خلال الأشهر الأولى.

وفي هذا الإطار، يكشف رئيس برنامج السياسة الاقتصادية في مركز «تاوب للسياسات الاجتماعية في إسرائيل»، بنيامين بنتال، أنّ نسبة النموّ الاقتصادي في إسرائيل انخفضت بواقع 2 في المئة العام الماضي، متوقعاً انكماش الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام الجاري، بنسبة 1,5 في المئة. بدورها، تقول جايل تالشير، المحلّلة السياسية في «الجامعة العبرية»، إنّه «أينما نظرت، سواء إلى الأزمة الاقتصادية، أو إلى الثمن الذي يتكبّده جنود الاحتياط وعائلاتهم، فإنك ستلمح بالتأكيد أنّ المجتمع الإسرائيلي قد استُنفدت طاقته إلى الحدود القصوى».

تقرير

روسيا تُقابل التصعيد بالتصعيد

الحرب العالمية لم تعُد خيالاً

ريم هاني

رداً على استخدام أوكرانيا للأسلحة الغربية بعيدة المدى لضرب الأراضي الروسية، اتخذت روسيا جملة من الإجراءات غير المسبوقة، انطلاقاً من مبدأ أنّ الحرب لم تعد مع أوكرانيا وحدها، بل اتخذت، منذ اليوم فصاعداً، طابعاً «عالمياً». وجنباً إلى جنب تحديثها عقيدتها النووية رداً على التصعيد الغربي، كشفت موسكو، أخيراً، عن صاروخ جديد عابر للقارات، قادر على اختراق «جميع الدفاعات الجوية، في أي مكان من العالم»، وذلك عبر عملية استهدفت مصنعاً عسكرياً في إحدى المدن الأوكرانية، ما دفع بعدد من المراقبين إلى التحذير بشكل متزايد من أنّ «الإذن» الذي منحته واشنطن ودول «الناتو» لكييف باستخدام أسلحتها بعيدة المدى، وبدلاً من أن يغير مسار المعركة التي تسير عكس مصلحة أوكرانيا، سيكبّد الأخيرة، والقارة الأوروبية بأكملها، المزيد من الخسائر، ويقوّض فرص التوصل إلى تسوية قريبة للحرب، حتى مع وصول الرئيس الجمهوري المنتخب، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض.

وتطرّق الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في خطاب أمام الأمة الخميس، إلى التصعيد الأخير بين بلاده وأوكرانيا، مؤكداً أنّه في الـ19 من الشهر الجاري، شنّت القوات الأوكرانية هجوماً باستخدام ستة صواريخ باليستية تكتيكية أميركية -الصنع، وهجوماً صاروخياً مشتركاً آخر، بعد يومين، باستخدام أنظمة «ستورم شادو» البريطانية، و«هيمارس» الأميركية، استهدف «منشآت عسكرية داخل الاتحاد الروسي في منطقتي بريانسك وكورسك». وأردف: «ومن هذه المحطة فصاعداً، وكما أكدنا مراراً في رسائلنا السابقة، فإن الصراع الإقليمي في أوكرانيا، والذي أثاره الغرب، قد أصبح ذا طابع عالمي». وكشف بوتين عن بعض خصائص الصاروخ الروسي الجديد الذي أُطلق عليه اسم «أوريشنك»، لافتاً إلى أنّه ما من وسيلة لـ«مواجهة مثل ذلك النوع من الأسلحة اليوم»، ولا سيما أنّ سرعة الصواريخ المشار إليها تبلغ 10 ماخ، أي ما يعادل 2,5 إلى 3 كيلومترات في الثانية، ما يعني أنّ أنظمة الدفاع الجوي المتوافرة حالياً، وتلك التي يصنّعها الأميركيون في أوروبا، غير قادرة على اعتراضه. وبعدما استهدف الصاروخ الجديد، الذي لم يكن مزوداً، هذه المرة، برؤوس حربية نووية، أحد أكبر وأشهر المجمعات الصناعية التي تعود إلى حقبة الاتحاد السوفياتي، وهو مصنع «يوجماش»، الذي ينتج الصواريخ والأسلحة الأخرى، أكّدت موسكو أنها في صدد تطوير صواريخ متوسطة وقصيرة المدى، كرد على خطط واشنطن لإنتاج ونشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى في أوروبا ومنطقتي آسيا والمحيط الهادئ.

وصعّد بوتين، في خطابه الأخير أيضاً، من حدّة تهديداته لسائر الدول الأوروبية، مؤكداً «(أننا) نعتبر أنفسنا مخولين باستخدام أسلحتنا ضد المنشآت العسكرية للبلدان التي تسمح باستخدام أسلحتها ضد منشآتنا، وفي حال تصعيد الأعمال العدوانية، سنرد بحزم وبالطريقة نفسها». وأردف: «أوصي بأن تنظر النخب الحاكمة في الدول التي تضع خططاً لاستخدام وحداتها العسكرية ضد روسيا، بجدية في قرارها». كما أعلن الرئيس الروسي أن بلاده ستُحذّر المدنيين ومواطني «البلدان الصديقة» المقيمة في المناطق الأوكرانية، والتي قد تقرّر روسيا استهدافها بأنظمة صواريخ من مثل «أوريشنك»، بإخلائها، لأسباب إنسانية، من دون أي خوف من ردّ فعل «العدو»، نظراً إلى عدم قدرته، أو أي دولة أخرى، على التصدي لتلك الأسلحة، مذكّراً بأنّ «روسيا ليست من دمّر نظام الأمن الدولي، بل الولايات المتحدة، وهي، بمواصلتها القتال والتشبث بهيمنتها، تدفع العالم كله نحو صراع عالمي».

«الانفجار»

وبالتزامن مع الموقف الروسي الحازم تجاه الخطوات الغربية الأخيرة، والذي قد يكون صنّاع السياسة في الولايات المتحدة وأوروبا قد أساؤوا «تقديره»، يرى عدد من المراقبين أنّ الخطوة الأميركية، وإلى جانب كونها لن تغيّر شيئاً في ساحة المعركة، تُخاطر بجرّ واشنطن إلى حرب عالمية جديدة، وقد «تنفجر»، بالتالي، في وجه المسؤولين الأميركيين. وفي هذا السياق، يعتبر دانيال ديفيز، الخبير العسكري في «مؤسسة أولويات الدفاع» والضابط السابق في الجيش الأميركي، في تقرير نشرته مجلة «ناشونال إنترست» أخيراً، أنّ عدد الصواريخ بعيدة المدى «التي نعطيها لأوكرانيا غير مهم»، نظراً إلى أنّ تلك الصواريخ وحدها «لن تُغير شيئاً» في ديناميكية ساحة المعركة، ولن تفعل أكثر مما فعلته الدبابات الغربية، وناقلات الجنود المدرعة وقطع المدفعية وأسلحة الدفاع الجوي، وأنظمة «هيمارس»، أو حتى طائرات الـ«أف- 16» التي نتفاخر بها. ويتابع: «كييف خسرت الحرب. ونقطة على السطر».

أكّد بوتين أنّ الصراع الإقليمي الذي أثاره الغرب في أوكرانيا أصبح ذا «طابع عالمي»

وحالياً، من المؤكد أن الاستمرار في تجاهل الواقع، والاستماع إلى بعض الجنرالات الأميركيين الذين «يهلّلون» لخطوة جو بايدن، سيزيد من التكلفة النهائية التي ستترتب على خسارة أوكرانيا للحرب. وما يفعله بايدن، طبقاً للتقرير، هو أسوأ من ذلك حتى، إذ إنه يخاطر بتوسيع الحرب، وجرّ الولايات المتحدة إلى صراع مباشر مع روسيا. ويلفت الكاتب إلى أنّه من غير الواضح لماذا اختار بايدن، على مشارف نهاية ولايته الرئاسية، اتخاذ إجراء ينطوي على خطر تصعيد كبير، مشيراً إلى أنّ القرار المتعلق بالأسلحة الأميركية يشكل خطراً كبيراً وغير ضروري على الولايات المتحدة، ولا سيما مع ارتفاع فرص الهزيمة الأوكرانية. ويذكّر الكاتب بأنّه كان قد حذّر، في تموز، من أن الهجوم المضاد الأوكراني سيحكم عليه بالفشل، لافتاً إلى أنّ عدداً من الجنرالات الأميركيين تجاهلوا الحقيقة التي كانت واضحة قبل الهجوم وأثناءه وبعده، ونصحوا الحكومات الغربية بمواصلة الحرب، متسائلاً: «تخيل عدد الرجال الأوكرانيين الذين كانوا سيكونون على قيد الحياة اليوم، إذا اعترف بايدن بالحقائق العسكرية الأساسية في صيف عام 2023 وسعى إلى تسوية عبر التفاوض». ويختم التقرير بأنّه من بين الأسباب التي دفعت بالشعب الأميركي إلى التصويت لترامب، هو تعهد الأخير بإنهاء الحرب في أوكرانيا، إلا أنّه عبر المخاطرة التي «لا فائدة منها قبل شهرين من نهاية ولايته، يمكن أن يقضي بايدن على أي فرصة تتيح للرئيس المنتخب تحقيق السلام».

وكان المتحدث باسم البنتاغون، تشارلي ديتز، أشار إلى أنّ صواريخ «أتاكمز» لا تطرح حلاً للتهديد الرئيسي الذي تواجهه أوكرانيا، وتحديداً من القنابل الانزلاقية التي تطلقها روسيا، من على بعد أكثر من 300 كيلومتر، أي بعيداً من مرمى الصواريخ المشار إليها. كما أنّ كمية تلك الصواريخ التي يمكن لواشنطن تزويد كييف بها «محدودة»، ما دفع بعدد من المسؤولين الأميركيين إلى التساؤل، في وقت سابق، عمّا إذا كان بإمكانهم منح أوكرانيا الكمية الكافية منها لإحداث فرق فعلي. وفي هذا الإطار، رأت المحللة العسكرية، جينيفر كافانا، في حديث إلى شبكة «إي بي سي» الإخبارية الأميركية، أن القرار الأميركي لن يغير مسار الحرب، ولا سيما أنّ كييف ستحتاج إلى مخزونات كبيرة من صواريخ «أتاكمز» التي لا تملكها «ولن تتلاقاها»، نظراً إلى محدودية الإمدادات الأميركية. وتردف أنّ «أكبر عقبة تواجهها أوكرانيا هي نقص الأفراد المدربين والجاهزين، وهو تحدّ لا يمكن للولايات المتحدة أو حلفائها الأوروبيين حله، ولن تتغلب عليه جميع الأسلحة في العالم».

تقرير

بيدرسن في دمشق

محاولة متجدّدة لدفع «الدستورية»



تأتي الزيارة الجديدة لبيدرسن، بعد أقل من أسبوعين على عقد الجولة الـ22 لمسار «أستانا» الروسي (أ ف ب)

علاء حلبي

في محاولة جديدة لإعادة إحياء المسار الأممي للحل في سوريا (اللجنة الدستورية)، زار المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، العاصمة السورية دمشق، حيث أجرى عدداً من اللقاءات مع المسؤولين والسفراء، على رأسهم وزير الخارجية، بسّام الصباغ، من دون أن تتسرب أي معلومات دقيقة حول ما إذا كان قد تم الاتفاق بشكل نهائي على إعادة إحياء هذا المسار أم لا. وتأتي زيارة المبعوث الأممي، بعد محاولات أجراها خلال العامين الماضيين في الاتجاه نفسه، ووجهت بعدد من المعوقات، أبرزها موقف الولايات المتحدة الأميركية المتشدد، والذي حال دون تجاوز الأزمة الأساسية التي أوقفت لقاءات «الدستورية»، بعد تسع جولات، عندما رفضت دمشق وموسكو استكمال اللقاءات في جنيف، على خلفية تخلي سويسرا عن حياديتها وانضمامها إلى الدول التي فرضت عقوبات على روسيا. ورفضت واشنطن، مذّاك، اقتراحات عديدة تم تداولها لنقل مقر اللقاء، وأصرّت على جنيف، وهو ما رفضته الحكومة السورية.

كما تأتي الزيارة الجديدة لبيدرسن، بعد أقل من أسبوعين على عقد الجولة الـ22 لمسار «أستانا» الروسي للحل في سوريا، والذي حضره المبعوث الأممي. وهي تجيء أيضاً بعد نحو ثلاثة أسابيع على تدشين الأمم المتحدة صندوقاً خاصاً لـ«مشاريع التعافي المبكر»، مقره دمشق، أملاً في أن يسرّع هذا الصندوق، الذي يتوقع أن تساهم دول الخليج العربي في تمويل قسم كبير منه، تلك المشاريع، بشكل يساهم في فتح الباب أمام العودة الطوعية للاجئين السوريين من دول الجوار، بما فيها الأردن، ولبنان، الذي عاد منه فعلاً أكثر من 400 ألف سوري على خلفية العدوان الإسرائيلي الكبير على لبنان.

على أن التصعيد الإسرائيلي الكبير، وآثاره على المنطقة، احتلا الجزء الأكبر من الحوار بين المبعوث الأممي ووزير الخارجية السوري، وفقاً لـ«كالة الأنباء السورية» (سانا)، التي ذكرت أن اللقاء بحث «الوضع المتصاعد في المنطقة، والناجم عن العدوان الإسرائيلي على سوريا ولبنان، والذي دفع بمئات آلاف السوريين واللبنانيين إلى الداخل السوري هرباً من جحيم آلة القتل الإسرائيلية». وأشارت «سانا» إلى أن الصباغ عرض التسهيلات المقدّمة من الحكومة السورية للاستجابة لهذا الوضع الإنساني الطارئ، بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها سوريا، والتي فاقمتها التدابير القسرية الأحادية الجانب اللاشرعية واللاإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري. وخلال اللقاء، شدّد الصباغ أيضاً على ضرورة قيام الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها لوقف انتهاكات وجرائم الكيان الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة على الأراضي السورية، وعلى أهمية دعم جهود الحكومة السورية في الاستجابة الإنسانية بما في ذلك دعم تنفيذ «مشاريع التعافي المبكر».

احتل العدوان الإسرائيلي الجزء الأكبر من الحوار بين بيدرسن والصباغ

بدوره، رحّب المبعوث الأممي بالجهود التي تقوم بها الحكومة السورية لاستقبال الوافدين من لبنان والتسهيلات المقدّمة لهم، وعرض الاتصالات التي يجريها من أجل تنفيذ خطته، مشدداً على احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها وسلامتها. وفي لقاء سريع مع الصحافيين عقده بعد اللقاء، أشار بيدرسن إلى أن جهوده تنصبّ بشكل أساسي على منع التصعيد، محذّراً من المخاطر الكبيرة الناجمة عن أي تصعيد في الوقت الحالي، خصوصاً الهجمات الإسرائيلية، وما تخلّفه من آثار كبيرة على مختلف المستويات. وإذ لم يحدد بيدرسن أي موعد واضح لإعادة إحياء مسار «الدستورية»، فهو أكّد استمرار المشاورات مع الحكومة السورية والمعارضة لإعادة إحياء ذلك المسار، لما يلعبه من دور كبير في تحقيق الاستقرار.

يُذكر أن زيارة بيدرسن إلى دمشق، والتي غاب خلالها عن اجتماع لـ«مجلس الأمن» حول سوريا، جاءت أيضاً بعد تأكيد المبعوث الروسي إلى سوريا، ألكسندر لافرينتييف، وجود مقترحات أمكنة لعقد لقاءات «الدستورية»، من بينها سلطنة عمان ومصر والسعودية والعراق. على أن هذه النقطة تنتظر اتضاح معالم السياسة الأميركية الجديدة حول سوريا بعد تولّي دونالد ترامب السلطة، خصوصاً أن الأخير أعلن، في ولايته السابقة، عدم اهتمامه بالأوضاع في هذا البلد، وحاول الانسحاب من الشمال الشرقي السوري، ما قد يعطي دفعاً لبيدرسن، لتجاوز أزمة مكان عقد اللقاء.

مجرمو الحرب يبرّئون ذمتهم

جمال غصن *

في عام 2008، وعلى إثر أزمة أسواق رأس المال العالمية، انتفضت منظومة الهيمنة الرأسمالية العالمية، برئاسة باراك «تغيير» أوباما في حينها، لإنقاذ النظام المصرفي الإمبريالي بحجة أنّه «أكبر من أن يفشل» (Too big to fail). نظّر المدافعون عن المنظومة بأنّ لانهيار القطاع المصرفي تداعيات لا تُحمد عقباها على النظام الاقتصادي المهيمن عالمياً، ما يستدعي التدخل بدعم بمئات مليارات الدولارات لإنقاذ المصارف الأميركية على حساب الملايين ممّن خسروا بيوتهم جرّاء الأزمة التي أنتجها الجشع المفرط لدى من أنقذهم أوباما. في دراسة لديبورا لوكاس من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا تقدّر الكلفة الفعلية لرزمة أوباما الإنقاذية بخمسمئة مليار دولار. في تلك الحالة أقنعت المنظومة المواطن برهن مدخوله المفترض على مدى ثلاثين عاماً قادمة والاستدانة بأكثر من قدرته على السداد مقابل السكن في بيت قد يصبح ملكه في المستقبل البعيد. في النهاية كان هذا المواطن كبش محرقة فشل القطاع المصرفي. اليوم المنظومة الغربية المهيمنة ليست متّهمة برمي العائلات في الشارع لعدم قدرتها على دفع سند الرهن بعد امتصاص جنى عمرها قبل أن تجنيه. اليوم هذه المنظومة ضالعة في ما صنّفته هي كأسوأ الجرائم ضد الإنسانية. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عرّف الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وكل الأحكام تنطبق على الممارسات الإسرائيلية في العدوان القائم، لكنها أيضاً تنطبق على ممارسات الكثير من الدول التي تدّعي العفّة اليوم. لكنّ هذه القوانين وهذه التصنيفات لم تكُن يوماً موجّهة نحو قوى الهيمنة. وأيضاً في هذه المنظومة قطاعات، أو مشاريع استعمارية، تُعد «أكبر من أن تفشل». هذه هي حال «إسرائيل».

لقد أظهرت أفعال حكومات الغرب وأقوالها أيضاً، فهي صريحة في انحيازها التام إلى «إسرائيل» في كلّ ما تفعله، أنها لا يمكن أن تسمح بهزيمة مشروع «إسرائيل» لأن تداعيات هكذه تشكل هزيمة لا تُحمد عقباها على امتداد الكوكب الذي دائماً ما بسطوا هيمنتهم عليه. ترجم ذلك في جبهات عدة على أرض المعركة. الإمداد بالسلاح لمرتكبي الجرائم لم يتوقّف، بل ازدادت الجسور الجوية بين أكثر من بلد والكيان الإباديّ للتعويض عن النقص في مخازن القنابل التي تُلقى على الشعبين الفلسطيني ثمّ اللبناني.

الماكينات الإعلامية الضخمة لهذه استنفرت لبثّ الدعاية الصهيونية من دون الحاجة إلى الرجوع إلى الرقابة العسكرية الإسرائيلية، إذ إن غرف التحرير في لندن وباريس وبرلين وواشنطن ونيويورك (وتوابعها في أبو ظبي والرياض) أكثر حرصاً على تبرئة الإسرائيلي من دم ضحاياه من الإسرائيلي نفسه. هذا وشاركت حكومات هذه الدول في قمع شعوبها التي رفعت صوتها ضد الإبادة بطرق مختلفة، تدرّجت من التهديد بلقمة العيش في حال النطق بكلمة تضامنية مع فلسطين إلى العنف البوليسي المباشر الذي يترك علامات على جسد من وقف من أجل الحق.

لذلك يصعب تجاوز النفاق السافر الذي عبّرت عنه حكومات عدة وشخصيات هي شريكة مباشرة في الجرائم المرتكبة من قبل طفلتهم المدلّلة «إسرائيل» بحقّ شعوبنا. سارع هؤلاء، عقب إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكّرات توقيف المجرمَين نتنياهو وغالانت، إلى تأكيد التزامهم القوانين التي وقّعوا عليها في يوم لم يكن في ظنّهم أن تستعمل على أحد من بني جلدتهم. لكنّ هذه الحماسة للصق كلّ ما حدث بتصرّف فردي لرئيس حكومة «إسرائيل» ووزير حربه السابق ما هو إلّا، أوّلاً، محاولة لإبراء «إسرائيل» ككيان من جرائم الإبادة، والتي هي وظيفته الرئيسية منذ إنشائه. وثانياً، هي محاولة لإبراء الذات من قبل شركاء الجريمة كماكرون وترودو وغيرهما ممّن أيديهم ملطّخة بدماء أطفالنا تماماً كأيدي نتنياهو وغالانت.

وحدها واشنطن جو بايدن، التي لم تتبنّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أساساً، رفضت قرار المحكمة ووقفت إلى جانب مجرميها. عبّرت صراحة عن أنها لن تسمح بأن يكون جنديّها الصالح نتنياهو كبش محرقة، واعترفت ضمناً أنها شريكة في الجرائم المرتكبة ضدنا. قد يرى البيت الأبيض أن هكذا سابقة غير مسموحة، ويقول للمنظومة التي يراها في خدمتهم إن الكلمة الفصل في عدالة الكون له. ومن الطبيعي أن لا تشعر واشنطن المتغطرسة أنّها بحاجة إلى براءة ذمّة منّا، فنحن لم نعفها مسبقاً من جرائمها بحقنا فقط، بل نعتبرها وسيطاً. من حظنا أن الفصل ليس في لاهاي ولا في واشنطن، بل في الميدان في الخيام ومارون الراس وشمع وعلى طريق القدس.

* من أسرة «الأخبار»

حرب أمّة منتصرة

بشار اللقيس *

في نقده لضم الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، حذّر يائير آسولين في صحيفة «هآرتس» قبل أيام من المزج الفاسد بين الدين والدولة، والذي جاء على حساب الروحانية اليهودية على الدوام. برأي آسولين، دفعت اليهودية ثمناً كبيراً من رصيدها الروحي من أجل قيام «إسرائيل» ولا تزال. خطورة هذه المسألة برأيه أنها جعلت الدين أداة من أجل الدولة، وتركت سؤال القيم والأخلاق والخيال السياسي فارغاً؛ من أنت؟ وما هي القيم التي تحملها؟ وما هدفك في الحياة؟ هذا بالتحديد ما لا تجيب «إسرائيل» عنه اليوم.

لسؤال آسولين تاريخ طويل في المشهد الثقافي في إسرائيل، مع مارتن بوبر وآحاد هعام (تيار الصهيونية الروحية والثقافية) ويهودا ليف ماغنيس (أول رئيس للجامعة العبرية في القدس). كل هؤلاء استشعروا خطراً من الدولة على اليهودية، وحذروا من طبيعة رد الفعل. صعود اليمين الإسرائيلي بالأساس كان رد فعل على التحدي الدولتي الذي فرضته ثقافة حزب العمل على اليهود. اليمين في إسرائيل «ضد دولتي» بطبيعته. بإمكاننا تشبيه اليمين بـ«الماتريوشكا» الروسية، تلك الدمية التي كلما فككتها وجدت نسخة مختلفة منها في داخلها. في اللب يقف حزب شاس، المناهض للدولة وللسياسة برمتها. تعلوه «العظمة اليهودية» بقيادة بن غفير، والصهيونية الدينية؛ التياران غير المعنيين بالدولة، ولا أسئلتها. فوقهما يأتي «الليكود». «الليكود» فضاء ممارسة الطقس اليميني العام. والطقس العام هذا، هو ليس غير الانتصار على الفلسطينيين الأصليين (العماليق بنظرهم) وفرض كامل السيادة على البلاد. وحده الطقس سيعمّد مكانة صهاينة «الليكودج في المشروع الصهيوني كـ«أسياد البلاد وأصحاب المكان». ومع ذلك، يظل طقس «الليكود» غير كاف لتعميد جمهوره إن لم يترافق انتصارهم على الأعداء بقتل «الأب الرمزي» (بالمعنى الفرويدي). قتل الأب وحده سيُمكّن الأبناء من وراثة الآباء المؤسسين. لذا، يخوض نتنياهو اليوم إسرائيل وفقاً لتصور أوديبي لذاته وللصراع. هو يريد قتل بن غوريون وميراث الأحوساليم (النخبة الأشكنازية الحاكمة)، وهو يريد إعادة تعريف الغربيين لأنفسهم في منطق «دولته» الجديد.

تفيدنا أدبيات باروخ كيمرلينغ، مؤسس أدبيات الجيل الثالث من علماء الاجتماع في «إسرائيل»، في تشريح الواقع الإسرائيلي بعيداً من اليمين واليسار. في «إسرائيل» منظوران يتطلّع عبرهما الإسرائيلي إلى ذاته وإلى الآخرين. واحد مغرق بالخوف، وآخر مفرط في القوة. رابين بمنظور كيمرلينغ كان القوة بذاتها، لذا لم يتحرّج الرجل من أن يعد الفلسطينيين بدولة - ولو منزوعة السلاح. رابين لا يخاف أعداءه وهو على النقيض تماماً من بيغن. الأخير سارع إلى السلام لأنه كان يخشى الحروب الكبرى، ولم يدخل بيروت إلا بعد ضمانه حياد مصر. نتنياهو نفس الأمر، عنف الرجل مقرون بخوفه، وأكثر. إفراطه في العنف مقرون بخوفه المفرط. نحن هنا لا نحاول تغييب الواقع (دارج عند كثير من محللي المحور ذكر مثالب الإسرائيلي من قبيل «هو أيضاً يعاني»، وهذا النمط من الخطاب كارثي حقيقة) بقدر ما نحاول فهمه من زاوية أخرى.

إن القتل الذي يمارسه اليمين الإسرائيلي في غزة ولبنان هو قتل طقوسي يتيح له إعادة تعريف ذاته تجاه الآخر الإسرائيلي. كما أن استراتيجية نتنياهو هي بالتمام والكمال الاستراتيجية الأوديبية المضادة لبن غوريون. خطيئة بن غوريون بالنسبة إلى نتنياهو في أنه كان غير حاسم. وقد تجلى إرجاء بن غوريون الحسم في مسألتين. الأولى: تهجير فلسطينيي الداخل (عرب الـ48)، والثانية: عدم السيطرة الكاملة على الضفة الغربية. وعليه، يخوض نتنياهو اليوم حرباً من أجل الحسم. حتى وإن بدا الحسم «بيروسياً».

يقترن اسم بيروس الأيبيري (جنرال إغريقي من العصر الهليني)، في الأدبيات التاريخية، بالانتصارات الباهظة الثمن. قاد بيروس عام 280 قبل الميلاد، الجيوش اليونانية من مستعمرات صقلية وجنوب شرق إيطاليا لمواجهة الدولة الرومانية. وبالرغم من انتصاره في معركة هيراكليا، إلا أن جيشه بدا منهكاً بعد الحرب وعاجزاً عن دخول روما. المعارك البيروسية كثيراً ما تكررت في التاريخ، في أوارير بين الأرمن والدولة الساسانية، في الحرب الأهلية الأميركية (في معركتي غيتيسبيرغ وشنسلورسفيل – battle of Gettysburg and Chanoellorsville)، في «الحرب الروسية – الأوكرانية» اليوم (تحاول الولايات المتحدة تحويل النصر الروسي – إذا ما تحقق – إلى نصر بيروسي)، في الحرب الإسرائيلية علينا (كما يتصور الإسرائيليون خواتيمها).

> لم يرد البريطانيون أن يكون للشيعة صلة بفلسطين. لذا، رسموا الحدود مع الفرنسيين على أن يكون الخط «الثقافي» الفاصل بين شيعة جبل عامل وسنّة الجليل هو الخط الفاصل بين لبنان وفلسطين

بيروسية وأكثر

تعدّ التقسيمات الإثنية/ الطائفية واحدة من الأسباب المباشرة والرئيسية لتشكيل الخرائط السياسية لمنطقتنا بالنحو الذي هي عليه. عام 1919، قدمت الحركة الصهيونية للخارجية البريطانية خرائط تدّعي حق اليهود بالأرض الممتدة من نهر الأولي (شمال صيدا) إلى منطقة العريش (في مصر). لم توافق الخارجية البريطانية ولا الفرنسية على الخرائط الصهيونية نتيجة أزمة المياه التي يمكن أن تتسبب بها «الخريطة المقترحة للكيان اليهودي» بين لندن وباريس. بعدها بسنوات، وتحديداً فترة الاتفاقيات البريطانية - الفرنسية (بين عامَي 1920 و1923) قسمت الدولتان المستعمرتان الحدود بينهما على أن للندن نهر الأردن وبحيرتي الحولة وطبريا، ولباريس نهري الأولي والليطاني. ومع ذلك، جاءت حدود عام 1943، ثم 1948، على أساس القسمة الطائفية بشكل رئيس. لم يرد البريطانيون أن يكون للشيعة صلة بفلسطين. لذا، رسموا الحدود مع الفرنسيين على أن يكون الخط «الثقافي» الفاصل بين شيعة جبل عامل وسنّة الجليل هو الخط الفاصل بين لبنان وفلسطين. كانت بريطانيا متخوفة من أن يثير احتلال جبل عامل (الشيعي) القلاقل في البصرة وعموم العراق. ومتخوفة من أن تؤثر سياستها في العراق في الوضع الأمني لجبل عامل. مسألة الحدود كانت على نحو من الحساسية والأهمية. فالحدود رُسمت من أجل إدامة النزاعات، ومن أجل إدامة شعوبنا في دوامة من الشلل المستدام. مخاوف بريطانيا وفرنسا لم تكن من تهريب السلاح فقط. في ثورة عام 1936، كان السلاح يُهرب من سهل حوران والغوطة إلى الجليل عبر بنت جبيل (أخبرتني جدتي أن شقيقها الأكبر استشهد أثناء تهريبه للسلاح إلى الثوار الفلسطينيين في الثلاثينيات). المخاوف الحقيقية كانت في أن ينخرط الجنوبيون الشيعة في القتال مع إخوتهم الفلسطينيين، مع ما يمكن أن يستدعي هذا القتال من انخراط لعناصر طائفية وإثنية أخرى في بلاد الشام تهدد بانفلات البلاد من ربقة السيطرة الاستعمارية.

الإشكالية التي تخوّفت منها لندن وباريس، آنذاك، هي نفسها ما انفجر سعيره بوجه الغرب وأميركا بعد «طوفان الأقصى». فأن ينخرط الشيعة والسنّة في قتال إسرائيل معاً، هو حتماً ما لا يرتضيه الغرب ولا يمكن للاستعمار الجديد تخيّله. المعركة صعبة، هذا صحيح، لكنها معركة صعبة لأمّة تطلب النصر وهذا ما ينبغي لنا فهمه. ولقد حسم «طوفان الأقصى» انتصارنا (أياً تكن نتيجة الحرب العسكرية) صبيحة 8 تشرين، يوم قرر ذاك الحسن الجنوبي الشهيد المضي في الحرب إلى آخرها. مرة جديدة، ليست المسألة مسألة عسكرية البتة. فلقد انتصرنا صبيحة السابع من تشرين، لا بفعل الإنجاز النوعي الذي حققته «القسام» فقط، بل بتحويل «القسام» المشهد العسكري إلى زحف شعبي لن يُمحى من ذاكرة شعوبنا ولا من تاريخها ووعيها. ولقد انتصرنا صبيحة 8 تشرين عندما أسقطت مقاومتنا الحدود المعرفية، والسياسية، والديموغرافية التي أسسها لها الغرب، منتصرة لغزة. فصارت «كل دروب الجنوب غزة» وهذا ما يخيف إسرائيل. و«كل أرض العراق يافا» وهذا ما يخيف إسرائيل. وصارت كل شعوبنا الملتحمة بلحمها ودمها، بصبرها وصدرها وعرائها، شهيدة، وهذا ما يخيف إسرائيل. لقد انتصر «طوفان الأقصى» فينا، لجذوة، كانت لازمة للنصر الذي نرتقبه. ولو تأجل هذا النصر بمعركة، ولو كان على بُعد جيل. وتذكروا، هزيمة إسرائيل لن تكون بنصر بيروسي، كما يتخيله اليسار في تل أبيب اليوم، بل بولادة أمّتنا نحن، وهذا ما لا يفقهه اليسار عندهم ولا اليمين.

* كاتب

«يهوه ربُّ الجند»... يُعرَضُ الآن

محمد المقهور *

أذكر، حين قرأت عبارة «الديانة الأميركية» للمرة الأولى، ظننتها عبارةً للاستخدام في المجتمع السياسي داخل الدولة الإمبراطورية، وحاولت فهم المصطلح بما في الذاكرة عن الإنجيليين الجدد، أو «المخلوق الهجين» الذي يتشكل في التزاوج بين الإنجيليين الجدد والتيارات اليهودية الدينية وغير الدينية الفاعلة داخل المجتمع الأميركي، وما ينتج منها من تلمودية جديدة أو متجددة، ثم قرأت أخيراً عن كتاب قيد الإعداد أو النشر، تحت عنوان «الديانة الأميركية». لكن الكتاب لا يعكس المعنى والمضمون للعبارة المستخدمة تلك، الديانة هذه «علمانية»، عمادها و«قدسيتها» أميركية مئة في المئة «صنعا في أميركا»، أما مريدوها، فالمفترض أن لا ينحصروا بالأميركيين فقط، هذه الديانة الجديدة، هناك من يحلم أن تكون حدودها العالم، وكل شعوب العالم.

بعد عملية «طوفان الأقصى»، خرج بنيامين نتنياهو بخطاب من التاريخ، توراتي بامتياز، ولعل أهم ما جاء فيه كلمة «العماليق». ولمن يعرف أو قرأ عبارات العهد القديم حول معركة «العماليق»، ستحضر في ذهنه كلمة أخرى حتماً، هي «يهوه»، وفي القصة التوراتية هو «رب الجند». وبسبب التماهي الكبير، والحضانة والمشاركة الأميركية المباشرة مع إسرائيل في حربها المفتوحة ضد الفلسطينيين واللبنانيين، يميل الخيال الذي مسته هوليوود إلى رؤية «يهوه» الأميركي، بلباس عسكري، شيء كـ"full metal jacket"، أو خارجاً من ستوديوهات "marvel"، برفقة "thor"، بمطرقته التي تسبب البروق والرعود. بطريقة ما، أعيد في الولايات المتحدة ملء المكان بنسخة محدثة من «يهوه»، هناك نسخة منه في سيليكون فالي، وأخرى في وول ستريت حيث شركات فوق التغول المالي، ونسخات عدة في مصانع السلاح وشركات النفط والغاز، تنسل هذه النسخات داخل المجتمع بـ«هالات مقدسة»، تنسل داخل الرؤوس والقلوب، تدخل دور العبادة، المدارس والجامعات، سيستيقظ الطيبون يوماً على صراخ شخص ما: «لقد سرقوا إلهنا».

يختلف المشهد في كيان الاحتلال، قليلاً. «يهوه»، هنا، يشارك في اجتماعات الكابينت العسكري المصغر، كابينت القتل. «يهوه» هنا رفيق سلاح لبنيامين نتنياهو وطاقمه من المتشددين أكثر من ظلام الخرافة ذاتها. «يهوه» هنا هو رب الجند، رب المحاربين، يقف فوق رؤوسهم ويصرخ: مزيداً من الدم، مزيداً من الجثث، اقتل أكثر، دمر أكثر، احرق أكثر، أطفالاً ونساءً وحيوانات، اقتلوا وأنتم تنفذون مشيئتي، أنتم يدي في هذه الأرض. بهذه الذهنية، ثمة من يبرر، بل يفسر مقتلة اليوم، كتكرارٍ لإبادة العماليق على يد «يشوع»، وفقاً لروايةِ العهد القديم.

يحضرني عبارة للسناتور الأميركي ليندسي غراهام، «إسرائيل المكان المفضل لإقامة الله»، هل «يهوه» هو الله الذي يعنيه غراهام؟ إذا كان هذا المقصود، ربما سيكون من الأصح القول «إسرائيل المكان المفضل لاستيطان الله»، وسيكون الأمر مفهوماً وفقاً لـ«تلموديته»، ولكنه يصير كارثياً إذا كان المقصود به رب البشرية والإنسانية، وفي الحالين، من يناقش الدولة الوحيدة في العالم، التي تُخرجُ في القرن الحادي والعشرين ديناً جديداً، ديناً يحمل اسمها، ديناً لا يحتاج سماءً، بل لا يحتاج إلهاً.

> هل «يهوه» هو الله الذي يعنيه غراهام؟ إذا كان هذا المقصود، ربما سيكون من الأصح القول «إسرائيل المكان المفضل لاستيطان الله»

بالتأكيد، لا أريد المس بالمقدسات، ولا بمقدسات أحد، ولو كانت موضع استغراب أو نقاش، وعلى أي حال هو بحث آخر ويطول، ولكن، الحديث عن «يهوه» بنسخته الأميركية الإسرائيلية الجديدة، يأخذنا إلى قضية غاية في الأهمية، وهي كيف يُفهَمُ و يُفَسرُ ما جاء في العهد القديم، من قصص حول الحرب. وتأتي قصة العماليق كمثال؛ في تلك الحرب، أبيدت أمة بكاملها، وهي قضية شكلت ولا تزال، مادة بحث فلسفي داخل الكنيسة (منذ القرن الثاني الميلادي)، حين قال «ماركيون» الذي اتهم بالهرطقة، «إن إله العهد القديم ليس إله العهد الجديد، فالأول هو إله الحروب والقتل، والثاني هو إله المحبة والغفران». ورغم اتهام «ماركيون» بالهرطقة، حرصت الكنيسة على محاولة الوصول إلى أفضل مقاربة لكل من الإشكالية التاريخية والإشكالية الأخلاقية، عبر عدد من الطروحات أو النظريات أو المدارس (كتاب «حروب يهوه – عثرة الماضي وحيرة الحاضر» لديفيد ويصا. راجع المقدمة ومدرستي القضاء الإيجابي والقضاء السلبي)، ومع ذلك، تبقى المفارقة، أنه رغم اهتمام الكنيسة بهذه المسألة، نشاهد، ويشاهد العالم، هذه الملهاة الدموية الإسرائيلية الأميركية على مدى عام وشهرين. ديفيد بوغدنوفسكي، جندي إسرائيلي قتل خلال المعارك في منطقة خان يونس بقطاع غزة خلال شهر كانون الأول من العام الماضي، دفن في مقبرةٍ لجيش الاحتلال، ووُضِعَ على قبره صليب، كما هي العادة عند دفن أي إنسان مسيحي. وفجأة، تطلب السلطات الإسرائيلية من عائلة الجندي القتيل إزالة الصليب، والسبب أن منظر الصليب في مقبرة يهودية يؤذي مشاعر أهالي قتلى جيش الاحتلال حين يزورون قبور أبنائهم. وهنا، لا أعرض القصة كمحاولة لـ«الصيد في المياه العكرة»، أو للدلالة بطريقة رخيصة وساذجة على الفروقات بين العهدين القديم والجديد، لكن، في هذه النقطة، لا يستطيع المرء إلا التساؤل، ليفهم ويستوعب، ففي منطقة كمنطقتنا، حيث السيد المسيح (ع) نبي لا يستقيم الإيمان من دون الاعتقاد واليقين بنبوته، السيد المسيح كنبي للرحمة، حين يوضع اسمه قرب اسم والدته، «عيسى ابن مريم» عليهما السلام، يصير عنواناً للعشق، ترق القلوب، اسمُ مقدسُ ابن سيدة القداسة، ومن التساؤلات كيف يمكن فهم كل هذا الدم مقابل كل هذا الحب.

في مشهدية الإبادة «اليهوهية» هذه، يصير القتل «فعل فضيلة»، يصير «فعلاً إيمانياً» يُثاب عليه، وينسحب هذا على القاتل/القتلة، وكل هذا في سياق «التقديس»، كأمر إلهي، كمشيئة ربانية يجب القبول بها، ويتحول النقاش حولها إلى نوع من التجديف. قد تبدو الصورة مبالغاً فيها، ولكن، فلنلقِ نظرة على ما يحدث في غزة ولبنان، أو فلتكن غزة المثال الأول، منذ عام وشهرين، وآلة القتل لم تتوقف، أكثر من خمسين ألف شهيد، أطفال ونساء وكبار في السن، وعلى مرأى من العالم أجمع، ولست بوارد الحديث عن المجتمع الدولي ومؤسساته، نحتاج إلى بعض الجرأة للحديث عن المؤسسات الدينية، تلك التي تؤمن بوجود خالق، والتي تسير وتُسيِّر وفقاً لشرائع وأحكام سماوية. الكتب المقدسة في هذه المؤسسات، يُفتَرض أنها كتب الله المقدسة، وهنا لست أتحدث عن المسيحية فقط، أتحدث عن الديانات الرئيسية كلها، ومنها الدين الإسلامي، ماذا فعلت هذه المؤسسات وهذه المرجعيات أمام الإبادة المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، واللبناني، والتي يرتكبها تحالف الحرب الإسرائيلي الأميركي والغربي؟ المشكلة أن بعضنا يقرأ التاريخ كقصة، حدثت في مكان ما، وربما ليس على هذه الأرض. معظمنا تابعنا بالأمس القريب جرائم «داعش»، ويقين أن قلةً قليلة جداً استطاعت أن تكمل حتى النهاية، مشاهد الجرائم التي بُثَّت على أربع أصقاع الأرض؛ قلوب وأكباد انتزعت، فتيات بيعت في سوق النخاسة بنينوى والموصل وبعض المدن السورية، و«داعش» تلك، التي أُريدَ لها أن تكون «نتاجاً إسلاموياً»، بماذا تختلف عن الداعشية الإسرائيلية الأميركية، الأولى بلباس قادم من التاريخ لتكون أكثر مواءمة لتحقيق الأهداف، ولتثبيت الصورة النمطية، والعنوان المراد حفره في الأذهان «داعش الإسلامية»، وداعش الإسرائيلية الأميركية، إبادية بلباس «حضاري»، بزات وعتاد عسكري هو الأفضل في العالم، وبدلات فاخرة تليق برؤساء دول وحكومات، فماذا اختلف أو يختلف، ونحن كأننا أمام شاشة شاسعة، تعرض فيلماً خيالياً جداً، على أرض واقعيةٍ جداً، فيلماً مبنياً على قصة حقيقية، حيث يمكن اشتمام الدم، يمكن رؤيته ولمسه فوق جثث الضحايا؟

بالأمس القريب، سمعنا كثيراً عبارة «صراع الحضارات أو حوار الحضارات»، هذه الحرب المفتوحة ضد الفلسطينيين واللبنانيين، وجيش القتل والإبادة التي يقودها «يهوه» نتنياهو وشركائه الأميركيين والغربيين، تضعنا وسط ثنائية أكثر أذىً، وأكثر إلغائيةً، محورها الدين، وجدليتها «حوار الأديان أو صراع الأديان»، يبدو معها «مشروع التقارب الإبراهيمي» التطبيعي تافهاً جداً، ومذلاً لكل من سار بركبه، فحجم الدم الذي يسببه حلف الإبادة هذا، وخطابه الإلغائي، واستكباره، كل هذا يقول إنهم لا يريدون قتلنا فقط، يريدون أيضاً قتل أدياننا.

إذاً، ماذا تبقّى غير الميدان، البعض قد يرى في الطرح فكرةً ساذجة، لكن يكفي أن قادة الحرب في تل أبيب وواشنطن لا يرونها كذلك، ولهذا يطلبون من بعض الداخل ما لم تستطعه جيوشهم، ونحن يكفينا أن في الميدان المفتوح من غزة إلى كل القرى اللبنانية الحدودية، رجالاً يرونه الآن مهبط رسالات السماء، ويعرفون كيف يطعنون الخرافة في القلب ولو لبست «درعاً مقدساً».

* صحافي

دور حروب الوكالة في تغذية التراكم عبر الإبادة

ورد كاسوحة *

السياق الدولي للحرب الحاليّة، والذي لا تَظْهَر ديناميّاته كما يجب بفعل وطأة الحدث وراهنيّته، ليس أقلَّ أهميةً من نظيره الإقليمي. لا يعود ذلك فحسب إلى موقع إسرائيل داخل المنظومة الإمبريالية الغربية، بل أساساً لأنّ العنف الإبادي، الذي باتت تمارسه على نحو منهجي، منذ عامٍ على الأقلّ، يستحيل فهمه، أو حتى تحليله، ما لم يُوضَع ضمن بنية أوسع للعنف الوظيفي الغربيّ، المُمارَس عبر نطاق أوسَع عادةً وعبر أدوات أكثر تعقيداً حتى من القوّة العسكرية الصهيونيّة.

سياق العسكَرة في أوكرانيا

في المدة التي سبَقَت اندلاع الحرب في غزّة، أخَذَ هذا العنف أشكالاً مختلفة، وعبر نطاقات جغرافية وجيوسياسية غير معتادة؛ أي خارج الإطار المعتاد للحروب التي تغذّيها آلة الحرب الإمبريالية الغربية. فبسبب الصراع الغربي المُستحكِم مع روسيا، على ضوء ممانعتها إطباق «الناتو» على مجالها الحيوي، شرقاً باتجاه أوكرانيا، أوكِلَ إلى الحكم الناشئ في كييف، غداة فشل اتفاقيات مينسك الرباعيّة لتسوية الأزمة، قيادة صراع بالوكالة عن الغرب ضدّ موسكو. أفضى ذلك، ليس فحسب إلى تدخّل روسيا عسكرياً وجيوسياسياً على النحو الذي نراه الآن، بل أيضاً إلى تحويل أوكرانيا إلى بؤرة لمركزة السلاح والتكنولوجيا العسكرية الغربيين، لا نكاد نجد لها مثيلاً في العالم إلا في إسرائيل. تركيز السلاح الغربي بهذه الطريقة، قاد بدوره إلى جعل العنف الحربي المسلّح، المواجه للآلة الحربية الروسية، غير مسبوق في شدّته؛ أي بالنسبة إلى دولة إقليمية صغرى لا يتعدّى حجم إنفاقها الدفاعي قبل الأزمة نسبة الـ7% من ناتجها المحلّي. وحتى لو لم يحصل تعادُلٌ في القوّة العسكرية مع روسيا، بعد زيادة وتيرة الإنفاق على الحرب من الديون والمساعدات الغربية، بحكم تقدّم الصناعة العسكرية الروسية، فإنّ هذا النوع من العسكرة يبقى خارج إطار أيّ تطوّر يمكن فهمه، حتى بالنسبة إلى صناعة الحرب إمبريالياً. الدور الذي أُوكل إلى أوكرانيا بهذا المعنى تجاوَزَ، بفعل هذا التضخُّم غير المسبوق في الإنفاق الحربي، وظيفتَه الأساسية في استنزاف القوّة العسكرية الروسية بالوكالة عن الغرب، إلى تشكيل نموذج مستقبلي يمكن احتذاؤه عند الحاجة إلى الحروب الإمبرياليّة الجديدة.

حدود حروب الوكالة

في هذا النوع من الحروب التي تنحو فيها الإمبريالية إلى التخفُّف من الأكلاف المباشِرة على اقتصادها وبنيتها الاجتماعية، لا تكون الغاية بالضرورة هي هزيمة الخصم عسكرياً، أو حتى استنزافُه ميدانياً، بل نقل الصراع في مرحلة لاحقة إلى وجهة تتناسب مع طبيعة الحرب المقبلة. أي من المواجهة مع الدول التي تتعذّر هزيمتها بفعل حجم إنفاقها على التسليح، إلى الفاعلين غير الدولتيّين الذين لا يملكون معادِلاً لهذا الإنفاق، وهو ما يجعل مواجهَتهم ممكنة أكثر، من منظور المقاربة الإمبريالية، لحروب ما بعد أوكرانيا. على أنّ ذلك لم يفضِ، لا في غزّة حيث الاختبار الفعلي لهذا الشكل من التدمير عبر الحرب، ولا في لبنان بعدَها، إلى هزيمة الخصم، عبر دفعه إلى الاستسلام، كثمن لحجم الاجتثاث الحاصل بحقّ البيئات المدنيّة التي تحتضنه.

ثمّة، بهذا المعنى، مأزقٌ مزدوج وقعت فيه مقاربة التدمير عبر الحرب، فلا هي استطاعت، عبر تكديس السلاح الغربي وفقاً للنموذج الأوكراني، مواجهة الدول التي تتميّز جيوشها بالاحترافية العالية في القتال، حتى في المدن، حيث تتعطّل غالباً فاعلية الجيوش النظاميّة، ولا هي قدِرَت، بعد الهزيمة الوشيكة أمام روسيا، أن تسحق حركات مقاومة مسلحة مثل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، بعد أشهر طويلة من الحرب. وذلك بفعل عجز إستراتيجية التدمير عن إسكات الفاعلية القتالية للصواريخ والمسيّرات ومضادّات الدروع، وصولاً إلى الالتحام البرّي نفسه. المشترك بين التجربتين في أوكرانيا وغزة، ليس فحسب فشل الإستراتيجية القتالية التي وضعها الغرب لإخضاع خصومه، بالوكالة، سواءً أكانوا دولاً أم فاعلين غير دولتيّين، بل أيضاً اتضاح أنّ ثمة حدوداً للإنفاق العسكري المنفلِت، على الدول التي تفشل باستمرار في جباية الثمن المطلوب منها غربياً، لقاءَ الحماية والتدريع وإقامة الجسور الجويّة لتدفّق السلاح.

الصراع إمبريالياً حول وجهة الإنفاق على الحروب

الرعاية التي توافرت لأوكرانيا، وآخر فصولها السماح لها باستهداف العمق الروسي عبر الصواريخ البعيدة المدى، تتقاطع، بهذا المعنى، مع نظيرتها التي حَمَت إسرائيل حتى الآن من الملاحقة الدولية ووفّرت لها كلّ سُبُل الإمداد للاستمرار في حربها التدميرية المفتوحة ضدّ غزّة ولبنان. الغرب لم يألُ جهداً، في الحالتين، بالاستثمار في الإنفاق العسكري على الوكلاء، بغية عدم تكرار تجربتي العراق وأفغانستان اللتين مثّلتا، بحكم كلفتيهما الباهظة بشرياً ومادياً، المنعطفَ نحو اعتماد الحروب التدخّلية غير المباشرة. «المنهج» هنا لم يعتمد فحسب على إبقاء الحرب جيوسياسياً في دوائر لا تسمح بحصول تبعات مباشرة على الولايات المتحدة، في حال حصول فشل كبير في المهمّة العسكرية الموكلة إلى الحلفاء.

ثمّة، بالإضافة إلى ذلك، اعتمادٌ لإستراتيجية محدّدة في الإنفاق، إذ لا تكون امتداداً لما سبق من أكلاف بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي. بمعنى جَعْلِ الإنفاق على الحرب بالطريقة التي أدارها الديموقراطيون، مدخلاً لمعالجة أزمات الركود والتضخُّم المتوالية، التي تحدّ من ربحيّة الاقتصاد هناك وقدرتِه على تمويل الحروب المُكلِفة. هذا فضلاً عن الحفاظ على وتيرة مرتفعة للإنفاق داخلياً، لا سيّما على الخدمات العامّة كالصحّة والتعليم ومِنح التقاعد، بما يؤمّن الشرعية اللازمة لحصول التراكم، من دون احتجاجات أو تغذية للسخط العامّ، على الطريقة الترامبيّة. على أنّ ذلك لن يكون ممكناً إلا بثمنٍ مرتفع في الداخل الأميركي، لجهة استكمال المقترح الخاصّ بخفض التضخّم. وفحواه كما يوجِزه الديموقراطيون: الاستعاضة عن سياسة التقشّف المعنيّة بتجفيف السيولة في الداخل، بتخصيص رزم بليونيّة للدعم العسكري، إذ يصبح الإنفاق الحربي في الخارج، على دولٍ مثل أوكرانيا وإسرائيل وتايوان، هو العلاج الفعلي للتضخّم، بدل التقشّف الذي يعتمده الجمهوريون عادةً.

خاتمة

هذا أضاف تعقيداً إضافياً على المشهد السياسي هناك، بُعيد الانتخابات الأخيرة التي حُسِمت لمصلحة الجمهوريين، ووضَعَ سياسات الحرب ومنهج الإنفاق العسكري الخاصّ بها في صُلب الخلاف بين الطرفين على مقاربة الشؤون الخارجية، ليس فقط للولايات المتحدة بل أيضاً لحلفائها في أوروبا الذين دفعوا الثمن الأكبر لحرب أوكرانيا. والحال أنّ جرّ العالم بهذه الطريقة إلى منهج العسكَرة المرتبط بتفادي الأزمات الاقتصادية في الداخل الإمبريالي الأميركي، لن يقود فحسب إلى مزيدٍ من التدمير عبر التراكم الحربي، بل أيضاً إلى إيصال أحزاب جديدة إلى السلطة، تحمل أجندةً مماثلة لأجندة ترامب، لجهة الوعود بإنهاء الحروب عبر منهج القطيعة مع السياسات الإمبريالية الخاصّة بالديموقراطيين. وهذا يعني بالطبع حروباً أقلّ، ومنهجاً إمبريالياً أقلَّ تدخّليّةً بكثير، ولكن عبر سياسات أكثرَ يمينيةً ومحافظة ورجعيّة، على الصُعُد كافّة، بما في ذلك مقاربة الصراع العربي مع إسرائيل، بما يتجاوز الحرب الحاليّة.

* كاتب سوري

طوفان الأقصى

تُظهِر التقارير الآتية من الولايات المتحدة قمعاً منهجياً داخل المؤسسات الطبية والأكاديمية ضد العاملين الذين يتحدثون عن الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيون في غزة. يشير عدد من الكوادر الطبية إلى أنهم يواجهون ضغوطاً وتهديدات بالفصل أو تعليق العمل لمجرد ارتداء شارات تضامنية مع فلسطين أو الحديث علناً عن الانتهاكات الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي

إمبراطورية الشرّ تقمع النقاش الطبي والإنساني

ممنوع ذكر الإبادة في أميركا

علي عوّاد

يعاني القطاع الصحي في فلسطين من واقع مأساوي بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي، إذ يشهد تدميراً ممنهجاً للبنية التحتية الصحية واستهدافاً مباشراً للمستشفيات والعيادات الطبية، ما يؤدي إلى شلل شبه كامل في تقديم الخدمات الصحية للسكان. كما يعاني المرضى الفلسطينيون في قطاع غزة، من صعوبات بالغة في الحصول على العلاج المناسب بسبب القيود المشددة التي يفرضها الاحتلال على إدخال الإمدادات الطبية الأساسية، بما في ذلك الأدوية والمعدات الحيوية. تزيد هذه القيود من معاناة المصابين بأمراض مزمنة، مثل مرضى السرطان والكلى، وتُعدّ هذه الفئات الأكثر تضرراً من غياب الرعاية الصحية الكافية.

في هذا السياق، برزت تحركات تضامنية من قبل كوادر طبية في دول مختلفة، ومنها الولايات المتحدة، لمناصرة القضية الفلسطينية عبر أنشطة رمزية وإعلامية. تشمل هذه الأنشطة ارتداء شارات مثل «فلسطين حرة» التي تعبّر عن دعمهم للشعب الفلسطيني ورموز البطيخ التي تحمل دلالات تاريخية في السياق الفلسطيني. علاوةً على ذلك، يشارك هؤلاء العاملون في إلقاء محاضرات

> تعرّض أستاذ الطب النفسي جيس غنّام لإلغاء محاضراته حول الآثار الصحية للاحتلال الإسرائيلي

وندوات علمية تشرح الآثار الكارثية للاعتداءات الإسرائيلية على الصحة العامة، مثل انتشار الأمراض الناتجة من التلوث أو نقص الغذاء والماء النظيف بسبب الحصار.

وفي أيلول (سبتمبر) الماضي، أصدرت مجموعة من العاملين الصحيين والعلماء في كلية الطب في جامعة «ستانفورد» رسالةً مفتوحة تنتقد صمت مؤسستهم وتواطؤها مع الشركات التي تدعم جرائم الحرب والفصل العنصري الإسرائيلية. نددت الرسالة بعدم اتخاذ «ستانفورد» أي موقف حازم يدعم حقوق الفلسطينيين، وطالبت بتغيير هذا الوضع عبر إجراءات عدة، أبرزها التوقف عن الاستثمار في الشركات التي تساعد في تمويل الجرائم ضد الفلسطينيين. كما دعت الرسالة إلى دعم الرعاية الطبية والتعليمية للفلسطينيين، بما في ذلك إرسال مساعدات طبية إلى غزة، وتوفير الفرص التعليمية للطلاب الفلسطينيين في مجال الطب. إضافة إلى ذلك، طالبت الرسالة بإنهاء الرقابة على الأصوات المؤيدة لفلسطين داخل الجامعة، والاعتراف العلني بالإبادة الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيون، وهو ما يعتبره الموقعون خطوةً ضروريةً لتصحيح الموقف الإنساني والأخلاقي لـ «ستانفورد».



لكن رغم تنوّع طرق تعبير الكوادر الصحية عن الإبادة، إلا أنّها لا تزال تواجه قيوداً صارمة تتجلى في سياسات وقوانين تهدف إلى قمع هذه الأصوات تحت ذرائع مختلفة. في جامعة «كاليفورنيا في سان فرانسيسكو» (UCSF)، يتعرض العاملون الصحيّون الذين يتحدثون عن الإبادة الجماعية في فلسطين أو يعبرون عن تضامنهم مع الفلسطينيين لسلسلة من الإجراءات التأديبية والممارسات القمعية التي تهدف إلى إسكات أصواتهم. يفيد تقرير نشره موقع «ذي إنترسبت» قبل أيام بكمّ كبير من المعلومات والتفاصيل عن جامعة UCSF التي ترسل موجات من الغضب في النفوس، وتكشف عن إجراءات تشمل التهديد بالفصل والتعليق عن العمل والاستجواب وتحويل الكوادر الصحية إلى أشخاص منبوذين من قبل زملائهم والإدارة. على سبيل المثال، أُجبرت الممرضة بريجيت روشيوس، على إزالة دبابيس تحمل عبارة «فلسطين حرة» وشعار البطيخ، وجرى تهديدها بالفصل إذا استمرت في ارتداء هذه الرموز. روشيوس، التي سافرت إلى غزة للمساهمة في تقديم الرعاية الصحية تحت القصف، عوقبت بتعليق عملها لأشهر بسبب ما وصفته الإدارة بـ «العصيان». لم تكن روشيوس الوحيدة، إذ تعرضت الطبيبة روپا ماريا، وهي أستاذة في الطب، للانتقادات الحادة والتهديدات بعدما نشرت على السوشال ميديا منشورات تنتقد الصهيونية باعتبارها «أيديولوجيا عنصريّة متفوقة». تعرضت ماريا لحملة استهداف واسعة من زملائها ومن شخصيات سياسية، مثل السيناتور سكوت وينر، الذي اتهمها بمعاداة السامية. أدى ذلك إلى تعليق عملها ومنعها من دخول الحرم الجامعي، بما في ذلك المستشفى الذي كانت تعمل فيه، بحجة التحقيق في منشوراتها، رغم أنها تُصنف ضمن إطار حرية التعبير الأكاديمي. كما واجهت هجمات شخصية من خلال تهديدات عبر الإنترنت، تتضمّن تهديدات بالقتل والعنف الجنسي، ما زاد من حدة القمع الذي تعرضت له.

من جانب آخر، تعرض أستاذ الطب النفسي البارز، الدكتور جيس غنّام، لإلغاء محاضراته حول الآثار الصحية للاحتلال الإسرائيلي، بحجة أنّها قد تسبّب «ضيقاً» للطلاب. إحدى محاضراته أُلغيت قبل أيام قليلة من موعدها لأن الجامعة زعمت أنها لا تستطيع توفير «خدمات دعم نفسي» للطلاب الذين قد يتأثرون بمحتوى المحاضرة. لاحقاً، نظّم الطلاب محاضرة مستقلة حضرها أكثر من 100 شخص، ما يبرز الرفض الطلابي لهذا النوع من الرقابة القمعية.

لم تتوقف الممارسات عند المحاضرات أو الرموز البسيطة مثل الدبابيس، بل شملت حتى النقاشات اليومية في مكان العمل. تعرض الرئيس السابق لقسم الجراحة، كيث هانسن، لوصفه بأنه «شخص مثير للجدل» فقط لأنه أرسل بريداً إلكترونياً إلى زملائه يلفت انتباههم إلى القصف الإسرائيلي للمستشفيات في غزة. وفي محاضرة أخرى، كشف هانسن عن أصوله الفلسطينية للمرة الأولى وتحدث عن الفجوة الصحية الهائلة بين الفلسطينيين تحت الاحتلال والإسرائيليين، لكنه قوبل بشكاوى من زملاء اتهموه بخلق بيئة عمل غير آمنة. حتى الرموز الصغيرة كانت كافية لإثارة غضب الإدارة. إحدى الممرضات، تُدعى روزيتا، صمّمت دبابيس على شكل بطيخ وزعتها على زملائها. ورغم أنّ المستشفى يسمح بارتداء رموز تدعم قضايا أخرى مثل حقوق مجتمع المثليين أو «حياة السود مهمة»، فإن هذه الدبابيس وُصفت بأنها «معادية للسامية»، وجرى استدعاء روزيتا إلى جلسة استماع، طُلب منها إزالة الدبوس تحت تهديد الفصل. وعندما رفضت، بعثت رسالة إلى مديرها عبر البريد الإلكتروني تصف فيه القرار بأنه «تمييز وإنكار لوجود الشعب الفلسطيني».

كذلك، تعرضت الطبيبة وأستاذة طب الأسرة، لي كيمبرغ، للحظر المؤقت من إلقاء المحاضرات بعدما تحدثت لمدة ست دقائق فقط عن الصحة في غزة ضمن محاضرة حول العناية بالصدمات. وأزيل تسجيل محاضرتها من موقع الجامعة، كما تلقت شكاوى تتهمها بـ «التحيز ومعاداة السامية». واستغرق الأمر جهوداً قانونية ومراسلات مكثفة لإعادة السماح لها بإلقاء المحاضرات، لكن طُلب منها الامتثال لقواعد صارمة بشأن محتوى محاضراتها في المستقبل.

الممارسات القمعية ضد الكوادر الصحية في UCSF لا تتوقف عند الحدود الإدارية فقط، بل تمتد لتشمل بيئة العمل والعلاقات الشخصية. فعدد من الموظفين والطلاب ذكروا أنّ مواقفهم المؤيدة لفلسطين جعلتهم يشعرون بالعزلة بين زملائهم. على سبيل المثال، قال كيث هانسن إنّه بعد حديثه عن أصوله الفلسطينية، بدأ عدد من زملائه الذين كانوا ودودين معه سابقاً بتجاهله في المناسبات الرسمية.

تتعدّد الأسباب التي تدفع المؤسسات الأكاديمية والطبية إلى قمع الكوادر الصحية عن التحدث حول القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية في فلسطين أو الاحتلال الإسرائيلي، وأحد الأسباب الرئيسية هو الحفاظ على علاقات مالية وسياسية قوية مع الجهات المؤيدة لإسرائيل. المؤسسات، مثل جامعة «كاليفورنيا في سان فرانسيسكو»، تعتمد على تمويلات ضخمة من جهات مانحة لها تأثير كبير على سياساتها. في حالة UCSF، تعد مؤسسة «هيلين ديلر»، التي تبرعت بمبالغ ضخمة للمؤسسة، من أبرز المانحين الذين لديهم علاقات وثيقة مع مؤسسات داعمة لإسرائيل. هذه المؤسسة، التي يديرها أفراد من عائلة ديلر، قدمت حوالى مليار دولار للجامعة على مدى السنوات الماضية، ومن بين تبرعاتها السابقة دعم مجموعات تدافع عن إسرائيل، مثل «كناري ميشين» وهو موقع إلكتروني يُشهِّر بالناشطين الطلابيين والأساتذة والمنظمات في أميركا الشمالية الذين ينتقدون السياسات الإسرائيلية. وفي عام 2021 بعد تقديمها تبرعاً بقيمة 10 ملايين دولار إلى معهد «بيركلي للقانون اليهودي والدراسات الإسرائيلية»، غيّر اسمه إلى معهد «هيلين ديلر للقانون اليهودي والدراسات الإسرائيلية».

جانب آخر من القمع يتعلق بالضغط السياسي الذي تمارسه شخصيات بارزة مثل السيناتور سكوت وينر، الذي يشغل منصب عضو في مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا. وينر، الذي يعد من أبرز داعمي إسرائيل في السياسة الأميركية، لعب دوراً بارزاً في مهاجمة الأكاديميين والكوادر الصحية الذين يتحدثون عن حقوق الفلسطينيين أو ينتقدون سياسات إسرائيل. فقد صرح علناً بدعمه للمؤسسات التي تعاقب الموظفين الذين يعبّرون عن مواقف مؤيدة لفلسطين، واتهمهم بالتحريض على معاداة السامية.

تُظهر هذه الأحداث كيفية عمل اللوبيات السياسية الإسرائيلية في قمع الكوادر الصحية وأي صوت يعارض السياسات الإسرائيلية. اللوبيات المؤيدة لإسرائيل، مثل «أيباك» AIPAC وغيرها من المجموعات التي تروّج لسياسات الصهيونية في الولايات المتحدة، تتمتع بنفوذ هائل، ما يسمح لها بالضغط على المؤسسات الأكاديمية والطبية. لا تقتصر اللوبيات على محاولات الضغط على الأفراد فقط، بل تشمل أيضاً تحريك القوى السياسية التي أوصلتهم إلى مناصبهم، فتجري إدارتهم بشكل يضمن استمرار دعم السياسات الإسرائيلية. وعدد من السياسيين الذين ينتمون إلى الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، قد صعدوا بفضل الدعم المادي والسياسي الذي توفره هذه اللوبيات. وبالتالي، يصبح هؤلاء السياسيون في موقع الناطقين باسم إسرائيل لا باسم الولايات المتحدة.

بين حرّية الإعلام... وإعلام الانحطاط

ماذا تفعل وزيرة الفتنة على شاشة الخيّاط؟



أثارت استضافة قناة «الجديد» للوزيرة السابقة مي شدياق صباح السبت الماضي استهجاناً لدى عدد كبير من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، لما للوزيرة القوّاتية من سوابق في الرجعية والتطرّف ورفض الآخر، وخصوصاً

> اختارت القناة التوقيت الأسوأ لاستضافة شخصية معروفة بمواقفها الطائفية

بعدما كانت النائبة القوّاتية الأخرى غادة أيّوب قد أثارت الجدل قبل أيّام بوصفها المجازر الصهيونية بحقّ لبنان على أنّها «عدالة من السماء» أثناء مقابلة على القناة نفسها. وأشار المعترضون، إلى أنّ القناة اختارت التوقيت الأسوأ لاستضافة شخصية معروفة بمواقفها الطائفية والفتنوية وتبريرها للمجازر الإسرائيلية، فكيف وهي تقوم بذلك فيما كانت منطقة البسطة في بيروت مشغولة برفع أنقاض المجزرة الصهيونية التي استهدفتها قبل ساعات من المقابلة، حرّية الرأي لا تنطبق عندما يكون هناك خطر على الأمن القومي وتبرير للجرائم. وإذا كانت القناة مصرّة إلى هذه الدرجة على الاستماع إلى رأي «القوّات»، فهناك شخصيّات كثيرة كان يمكنها الاختيار من بينها من دون إثارة الاستفزاز والفتنة ولا تبرير المجازر.

هوا نجوى... «سعودي»



«سيبقى الهوا جنوبي» تعليق من بين مجموعة من التعليقات التي غزت صفحات السوشال ميديا أخيراً، رداً على تغيير نجوى كرم عبارة أغنية «دقوا المهابيج» لفيروز والأخوين الرحباني، وتحويلها لمصلحة مدح السعودية.

أثناء إحيائها احتفال زفاف سعودي

> اتُّهمت «شمس الأغنية اللبنانية» بالتملّق لتركي آل الشيخ

أخيراً، حرّفت المغنية اللبنانية عبارة «خلوا الهوا جنوبي» إلى «خلوا الهوا سعودي».

هذا التعديل قد يكون عادياً أو مقبولاً في الأيام العادية والطبيعية، لكنّه تحول إلى فعل استفزّ عدداً من الناشطين في وقت نزح فيه جنوب لبنان وبقاعه تحت وابل صواريخ العدو الإسرائيلي. واتّهم بعض المنتقدين «شمس الأغنية اللبنانية» بالتملّق والتزلّف لرئيس مجلس إدارة «هيئة الترفيه» في المملكة تركي آل الشيخ الذي يريد تصدير صورة للمملكة إلى العالم باستخدام النجوم العرب والعالم. كما أنه لم يُسجَّل للمغنية التي تتباهى بوطنيتها، أي تعليق لها على صفحاتها على السوشال ميديا تدين فيه العدو الإسرائيلي، بل على العكس، فقد التزمت الصمت إزاء الجرائم التي ترتكب بحق شعبها، خوفاً ربما من حرمانها من الحفلات التي تقيمها في الدول الخليجية المطبّعة مع الكيان العبري. وتستقرّ صاحبة أغنية «ورود الدار» في الرياض هذه المدة حيث يُصوَّر برنامج «للعرب مواهب» الذي يُعرض على شبكة mbc. وفي الحلقة السابقة من البرنامج الذي يبحث عن المواهب الغنائية، أطلت نجوى لتلقي عبارات فضفاضة، قائلةً إنّ «لبنان ينزف. لبنان روح الأرض ولكنه لا يموت».

الشجاعة ريتا حايك

على عكس نجوى كرم وماجدة الرومي وغيرهما، سجّلت ريتا حايك موقفاً وطنياً شجاعاً ومشرّفاً عندما سمّت العدو الإسرائيلي باسمه، محمّلةً إياه مسؤولية المجازر التي تُرتكب في غزة ولبنان. بعد عرض فيلمها Les Barbares («الهمج» - إخراج الفرنسية جولي ديبلي) في «مهرجان القاهرة

> خصّصت صفحاتها لتقديم الدعم للنازحين اللبنانيين

السينمائي الدولي» الذي اختُتم أخيراً، رفعت حايك صوتها عالياً وألقت كلمة عن الحقّ في الاختلاف والتنوّع الذي يقف عند حدود الإنسانية التي تجمعنا كلّنا، وعند هوية العدو الذي لا يُتقن سوى لغة الإبادة.

وقالت حايك «جميل التنوع في انتماءاتنا وأحزابنا، لكنه بشع حين نختلف على الإنسانية وعلى الظلم وعلى العدو الإسرائيلي. يرتكب العدو إبادة في غزة وفي لبنان.

لا يزال وطني الحبيب لبنان يناضل ويدفع الثمن. إيماننا الكبير بأن لبنان سيرجع مثلما نحب... بلد الثقافة والحياة. أفتخر بأنني لبنانية». وراحت التعليقات تشيد بشجاعة حايك التي بدت غير آبهة بأي عروض فنية قد تُحرم منها بسبب تصريحها الشجاع. وقارن بعضهم تصريحات الممثلة بزميلاتها اللواتي لم يمتلكن الشجاعة لتسمية العدو، بينما رفعت حايك الصوت عالياً من دون لف ولا دوران. وكانت الممثلة اللبنانية قد خصّصت صفحاتها على السوشال ميديا، لتقديم الدعم المعنوي والمساعدات للنازحين اللبنانيين. وهي تنشر يومياً فيديوات داعمة تنمّ عن وطنيتها وحبها لبلدها.

إصابات طفيفة

بوووم!!

حدث صعب!!
إصابة جنديين إصابات طفيفة، إحدهما بالهلع بسبب ماس كهرباء...

NOUGAT.

على بالي



أسعد أبو خليل

المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرات اعتقال ضدّ نتنياهو وغالانت. الابتهاج والفرحة عمّا الساحة المناصِرة لفلسطين. هل سنُعيد الكَرّة عندما نزلنا إلى الساحات وعقدنا حلقات الدبكة ابتهاجاً بقرار محكمة العدل الدوليّة؟ ماذا كانت النتيجة؟ يجب تثقيف الجيل العربي الجديد بأنّه ليس مِن عدالة دوليّة، فلا تُؤخَذ الدنيا إلا غِلابا (أحمد شوقي فهِم نظريّة الواقعيّة في العلاقات الدوليّة مبكراً). العدالة الدولية مُسخّرة من قِبل تحالف الإبادة في حلف شمال الأطلسي. يُسخّرون القانون الدولي والأمم المتحدة والمحاكم الدوليّة لمصلحتهم. أميركا تهدّد علناً المسؤولين في المحكمة الجنائيّة (مجلس الشيوخ لم يوافق على الانضمام إلى المحكمة؛ خوفاً من قرار يُدين أميركا أو إسرائيل). نعرف مسار ما سيحدث بالنسبة إلى المحكمة. ستتوالى ردود أفعال أعضاء الكونغرس: إنّها محكمة معادية للسامية ويجب فرض عقوبات عليها. وسيُصدر الكونغرس قراراً (قد يكون قد صدر عند نشر هذه المقالة) لمعاقبة أيّ دولة تلتزم بقرار المحكمة الجنائيّة الدوليّة. هل ستجرؤ أيُّ دولة عربيّة على اعتقال نتنياهو لو زارها؟ تصوّر كيف تستقبل دولة الإمارات ضيفَها العزيز (أو كيف استقبله قابوس، لكنّ النظام الذي تلى نظام قابوس ابتعد عن الحلف مع إسرائيل). الجيل العربي الجديد يتعلّم السياسة الدوليّة من كُتب غربيّة، وكلّها أباطيل عن قانون وشرعيّة دوليّين، وفي البلاد العربيّة ضخّوا سموم ما يُسمّونه زوراً «المجتمع الدولي» وهو اسمٌ كوديٌّ لحلف الإبادة الغربي الذي - بشحطة قلم - يريد أن يتزيّن بشرعيّة دوليّة لا يملكها ولا يستحقّها، لكنّه ينتزعها بالقوّة و«السلبطة». طبعاً، هناك إذلال في تحويل نتنياهو وغالانت إلى طريدَي عدالة دوليّة، لكنّ القانون الدولي لا يُنفَّذ إلّا بإرادة أميركيّة، كما أنّ مجلس الأمن الدولي لا يتحرّك من دون إرادة أميركيّة. أميركا إمبراطوريّة وحشيّة ظالمة تُمسِك بمقدّرات الكون. أوّل صوت عربيّ جهرَ ضدّ الإمبراطوريّة الأميركيّة، كان ميخائيل نعيمة عندما كتب بعد خدمته في الجيش الأميركي في الحرب الكونيّة الأولى (حيث شاهد الويلات): «مَن أنتَ حتى تحكُمَ البشرا، كأنّ في قبضتَيك الشمسَ والقمَرا».

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

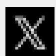
رئيس التحرير
ابراهيم الامين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

 /AlakhbarNews
 @AlakhbarNews
 /AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15_01/ 666314 _ 01/ 828381 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com